National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

هل لا زال اللاجئون السوريون موجودون؟ 4

فورين بوليسي 4

إسرائيل وسقوط الأسد: بهجة، صد، وتواصل 8

معهد واشنطن 8

هل تندلع مواجهة مباشرة بين "إسرائيل" وتركيا في سوريا؟ 12

المركز الروسي الاستراتيجي للثقافات 12

لا داعي للعجلة بالنسبة لعودة السوريين إلى بلدهم 15

فورين بوليسي 15

جدران السجون تكشف آخر رسائل معتقلي الأسد 20

نيوزويك 20

ترامب بدأ بإعادة تشكيل الشرق الأوسط حتى قبل وقف إطلاق النار بغزة 22

الإيكونوميست 22

إدارة ترامب لن تمانع في أن يصبح مادورو جار الأسد في موسكو 24

أكسيوس 24

قرارات مهمة تنتظر سوريا مع دخولها حقبة جديدة..... 26

مجموعة الأزمات الدولية 26

أميركا تشارك معلومات سرية مع الحكومة السورية الجديدة 32

واشنطن بوست 32

هل ستخفف أوروبا عقوباتها على سوريا وما هي الشروط؟ 34

واشنطن بوست 34

أيام سقوط الأسد (وجهات نظر قوات الدفاع المحلية)..... 37

منتدى الشرق الأوسط 37

مستقبل سوريا يعتمد على الأكراد 43

ناشيونال انترست 43

خمسة دروس من الربيع العربي قد تساعد سوريا..... 48

كونفرزيشن 48

خسائر روسيا العالمية تتواصل في سوريا 52

ناشيونال انترست 52

على الجهات الفاعلة تجنب جر سوريا إلى صراعات جيوسياسية تدمر انتقالها السلمي 54

فورين أفيرز..... 54

تركيا تتطلع للحصة الأكبر في إعمار سوريا بتمويل خليجي..... 58

بلومبيرغ 58

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

هل لا زال اللاجئون السوريون موجودون؟

فورين بوليسي

أنخل فوهرا

(اللغة الانجليزية) 08 كانون الثاني 2024

نص المقال:

علقت أكثر من اثنتي عشرة دولة أوروبية طلبات اللجوء للمواطنين السوريين منذ أن أطاح قوات المعارضة بالرئيس السوري بشار الأسد واستولوا على دمشق. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه قد يبدأ في رفع العقوبات حيث كان ينتظر ليرى كيف سيتصرف حكام البلاد الجدد - بقيادة هيئة تحرير الشام، وهي فرع سابق لتنظيم القاعدة - في السلطة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من دعوات الجماعة إلى التعايش، فقد أشارت التقارير إلى أن الأقليات السورية - بما في ذلك الأكراد والعلويين والمسيحيين - لا تزال تخشى أن يتم التعامل معها كأعداء دينيين أو متعاونين مع النظام. وقد تحققت صحيفة واشنطن بوست من عدة حالات من عمليات القتل الانتقامية للأقليات المنتشرة في جميع أنحاء سوريا.

وقال ويليام سبندلر، المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن التوقف عن معالجة طلبات اللجوء يؤثر بشكل مباشر على أكثر من 100 ألف سوري يعيشون في أوروبا وربما حتى أكثر داخل سوريا الذين قد يسعون الآن إلى الحماية. لكن النقاش في أوروبا

انتقل بالفعل إلى ما إذا كان ينبغي تشجيع معظم السوريين، بما في ذلك أولئك الذين يتمتعون بوضع اللاجئ، أو حتى إجبارهم على المغادرة بشكل جماعي.

هناك شعور هادئ بين المحللين والناشطين بأن مصير السوريين الذين ينتظرون طلبات اللجوء وأكثر من 1.2 مليون سوري في أوروبا أصبح الآن على المحك.

لقد طلب وزير الداخلية النمساوي جيرهارد كارنر بالفعل من وزارته إعداد برنامج "عودة وترحيل منظمين"، لكن المناقشة شرسة في ألمانيا، التي تعد موطنًا لنحو مليون سوري وحيث ستقام الانتخابات الفيدرالية في 23 فبراير.

بعد وقت قصير من زيارة وزير الخارجية الألماني لدمشق ولقاء الزعيم الفعلي لسوريا أحمد الشرارة، قالت وزيرة الداخلية في البلاد، نانسي فريزر، إن وضع الحماية لبعض السوريين قد يتم إلغاؤه وقد يتم ترحيلهم.

وقالت لمجموعة إعلامية ألمانية: "كما ينص قانوننا، فإن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) سيراجع ويلغي منح الحماية إذا لم يعد الناس بحاجة إلى هذه الحماية في ألمانيا لأن الوضع في سوريا قد استقر". وأضافت أن "هذا الأمر سينطبق أيضاً على أولئك الذين لا يملكون حق الإقامة لأسباب أخرى مثل العمل أو التدريب والذين لا يعودون إلى سوريا طوعاً."

و اقترح ينس سبان، وهو سياسي من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، أن تدفع الدولة 1000 يورو (حوالي 1031 دولارًا) للمهاجرين السوريين الذين تطوعوا للعودة إلى سوريا. وقال ألكسندر دوبريندت، وهو سياسي من حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي، إنه "من الضروري ربط مسألة الهجرة والعودة بأي مساعدات إنمائية محتملة"، مما يعني ضمناً أن المساعدة المالية لإعادة بناء البلاد يجب أن تُعرض فقط في مقابل ضمانات بشأن عودة السوريين.

وقد هزت مثل هذه التعليقات المجتمع السوري، الذي يُعتقد أنه مندمج بشكل جيد إلى حد معقول من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. هناك حوالي 226600 سوري لديهم وظائف ويدفعون الضمان الاجتماعي، في حين تم تسجيل حوالي 279600 كباحثين عن عمل. ويُنظر إلى معظمهم على أنهم مؤهلون نسبيًا مقارنة بمجموعات اللاجئين الأخرى.

كان يوسف ومحمد وعيسى يحتسون الشاي في حياتي، وهو مطعم سوري في فايمار بألمانيا، في 25 ديسمبر أثناء انتظار طلب الشاورما. وكانوا جميعا يريدون العودة إلى سوريا، ولكن للزيارة فقط، وليس للاستقرار فيها.

وقال عيسى، وهو طالب من دير الزور، التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة والتي يغلب عليها الأكراد، وكان قلقًا بشأن التوترات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات المعارضة السوريين المدعومين من تركيا. وقال باللغة الألمانية: "يمكن أن يحدث أي شيء. لا يزال الأمر غير آمن". وقال محمد، الذي يعمل حلاقًا في محل لتصفيف الشعر في مكلنبورغ، إنه يريد الاستمرار في العمل والعيش في ألمانيا ولا يريد العودة إلى سوريا إلا لزيارة العائلة.

وقال ناشطون إن السوريين في ألمانيا استثمروا الكثير في إعادة بناء حياتهم هناك لدرجة أنهم لا يستطيعون التخلي عن كل شيء فجأة. وهم يعتقدون أنه في حين قد يرغب العديد من السوريين في المغادرة، فإن المزيد يفضلون البقاء وإعادة بناء سوريا بالأموال التي يكسبونها داخل أوروبا.

وقال كارل كوب، عالم الاجتماع الذي كان يناضل من أجل حقوق اللاجئين والمهاجرين في بروأزول، إن معظم السوريين في أوروبا سيبقون في أوروبا، وخاصة أولئك الذين لديهم وظائف ودخل أو أطفال في المدارس. وقال كوب "قد يرغب كبار السن في العودة لقضاء سنواتهم

الأخيرة في وطنهم". وأضاف "من السخافة أن نفرط في توطين السوريين، خاصة عندما نحتاج إليهم لسد الفجوات في سوق العمل في القارة التي تعاني من الشيخوخة. فهناك ما يقرب من 200 ألف وظيفة في قطاع التمريض في ألمانيا وحده."

وعلاوة على ذلك، قال العديد من الناشطين لمجلة فورين بوليسي إن ترحيل الأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية سوف يثبت أنه حقل ألغام قانوني لأن القوانين الوطنية والإقليمية والدولية المختلفة تقدم حماية متداخلة.

إن أي عمليات ترحيل قسرية من شأنها أن تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية في اتفاقية جنيف لعام 1951، في حين أن الحق في الحماية الفرعية - وهو وضع أدنى يُمنح لأولئك المعرضين لخطر الأذى الجسيم في بلدهم الأصلي ولكنهم لا يتأهلون للحصول على وضع اللاجئ - محمي بموجب ميثاق حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي.

قال كوب: "معظم السوريين في ألمانيا يتمتعون بوضع محمي. ولكن دعونا نتحدث عن الكيفية التي قد يرغب بها المتشددون في ذلك". "سيقولون إننا نحتفظ بالسوريين المندمجين جيدًا. ولكن بالنسبة للآخرين المجرمين، أو الذين يعيشون على المساعدات الاجتماعية، فإن هذه المجموعة بحاجة إلى العودة". تتفق معظم الأحزاب السياسية في ألمانيا على أنه يجب إعادة المهاجرين ذوي الخلفية الإجرامية بينما عرض حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، الذي من المتوقع أن يتصدر الانتخابات في فبراير ويشكل الحكومة الألمانية المقبلة، إلغاء الحماية الفرعية بالكامل.

هناك اعتقاد شائع بأن أسباب البحث عن الحماية أو تقديمها قد انتهت مع رحيل الأسد ونظامه. وقد اتُهمت الحكومة السورية في عهد الأسد بانتهاك حقوق الإنسان، مثل التعذيب في السجون والإعدامات - وهو سبب شائع لطلب اللجوء. وقال دوبريندت: "عندما لا يكون هناك سبب للهروب، يجب أن تكون العودة ممكنة."

يسمح القانون الألماني والدولي بإلغاء وضع الحماية.

قال المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا (BAMF) إنه من المطلوب قانونًا إلغاء الاعتراف باللجوء "إذا تغير وضع الاضطهاد بشكل دائم أو أصبح غير قابل للتطبيق ولم يعد الأشخاص المعنيون يواجهون خطرًا إذا عادوا"، من بين شروط أخرى، مثل "إذا أصبح الأجنبي مجرمًا."

وتتوقف اتفاقية جنيف لعام 1951 عن التطبيق إذا "استفاد شخص ما من حماية بلد جنسيته"، أو حصل على جنسية أخرى، أو "أعاد طوعاً استقراره في البلد الذي غادره أو خارجه بسبب الخوف من الاضطهاد". وتنص الاتفاقية أيضاً على أنها تتوقف عن التطبيق على الشخص إذا "انتهت الظروف التي تم الاعتراف به بموجبها كلاجئ"، مثل التهديد من جانب الأسد وحكومته.

وقال بعض الناشطين إن السوريين الذين حصلوا على اللجوء هرباً من الاضطهاد من جانب الأسد أو حكومته قد يواجهون معركة قضائية أكثر صعوبة إذا قررت الأحزاب السياسية إعادتهم. وقال آخرون إن بند الإلغاء ينطبق إذا كان هناك تغيير طويل الأمد في الوضع الأمني - ليس فقط الإغاثة من الأسد وجهازه الاستخباراتي الشرير، ولكن أيضًا ضمان عدم وجود خوف من انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وقالت ويبكي جوديث، المتحدثة القانونية باسم برو أزول، إنه حتى إذا تم إلغاء وضع واحد، فسيتعين على BAMF أو قضاة المحكمة النظر في ما إذا كان وضع حماية آخر ينطبق. وقالت جوديث: "مثل الحظر الوطني على الترحيل، والذي يعكس المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان". "تحظر هذه المادة أي عمليات ترحيل إذا كان هناك خطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وهذا

يشمل أيضًا الفقر المدقع، والذي قد يشكل خطرًا بالنظر إلى الوضع الإنساني المزري في سوريا". وعلاوة على ذلك، يوفر القانون الألماني للمهاجرين مسارًا قانونيًا للطعن في الترحيل.

ولكن من وجهة نظر أكثر عملية، أوصت جوديث السوريين في ألمانيا الذين لا يحملون تصريح إقامة دائمة بالبحث عن خيارات مختلفة تسمح لهم بالبقاء، "مثل الإقامة على أساس العمل، أو البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي، أو أي إقامة غير إنسانية تسمح لهم بالبقاء وفي النهاية الحصول على إقامة دائمة إذا كان هذا ما يريدونه."

وقال ناشطون إنه بدلاً من ترحيل السوريين - وهو القرار الذي من شأنه أن يطغى على النظام القضائي - يجب على الدول الأوروبية تمكين عودة أولئك الذين يرغبون في المغادرة والاحتفاظ بالآخرين كرأسمال بشري.

وقال جيرارد صادق، رئيس قضايا اللجوء في لا سيماد، إن الدول الأوروبية يجب أن تسمح أولاً للسوريين بالعودة إلى ديارهم والتحقق من الظروف هناك دون التهديد برفع وضعهم المحمي.

وقال صادق: "المشكلة هي أن السوريين قد يفقدون وضعهم كلاجئين حتى لو ذهبوا إلى سوريا فقط لمعرفة ما إذا كانت الظروف مناسبة للعودة. دعهم يذهبون ويرون ما إذا كان بإمكانهم العودة، ودعهم يرون ما إذا كانت منازلهم لا تزال قائمة".

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: فورين بوليسي

إسرائيل وسقوط الأسد: بهجة، صد، وتواصل

معهد واشنطن

اساف اوريون

(اللغة الانجليزية و العربية) 18 كانون الثاني 2024

نص المقال: تعمل الإجراءات العسكرية السريعة على مساعدة إسرائيل في مواجهة المخاطر الأمنية الفورية الناجمة عن الاضطرابات المفاجئة في سوريا، ولكن من الضروري بذل جهود إضافية لاغتنام الفرص الأوسع نطاقاً التي يوفرها هذا العصر الجديد.

بقدر ما يتعلق الأمر بإسرائيل، يُعد سقوط نظام الأسد ضربة قاسية لإيران ومحور "المقاومة" التابع لها في المنطقة، مع العديد من الفوائد المحتملة للمصالح الإسرائيلية. فبالإضافة إلى قطع حلقة حيوية في القوس الاستراتيجي طهران - بغداد - دمشق - بيروت (أو "الهلال الشيعي")، يمكن أن يؤدي ذلك إلى قطع الطريق اللوجستي إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل نكسة كبيرة لطموحات إعادة تسليح "حزب الله" ويفصل العمق الاستراتيجي الصناعي لإيران عن مختلف جبهات القتال على حدود إسرائيل. وفي غضون ذلك، تسعى روسيا للحفاظ على قواعدها في سوريا مع تقليص وجودها العسكري هناك، مما قد يوسّع حرية إسرائيل في التحرك في المنطقة .

ومع ذلك، تأتي هذه الحالة الجديدة مع مجموعة من التهديدات الناشئة. فبإمكان الإرهابيين الجهاديين - سواء كانوا بقايا تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو عناصر متطرفة من قوات المعارضة التي أطاحت بالأسد، أو جهات فاعلة أخرى - أن يتقدموا بالقرب من المجتمعات الإسرائيلية في منطقة مرتفعات الجولان. وقد يتم تحويل ترسانة النظام، التي تشمل العديد من الأسلحة المتقدمة، ضد إسرائيل. كما يمكن للعناصر السنية العربية المتطرفة - وبعضها مدعوم من تركيا - أن تشكل تهديدات للاستقرار في الأردن المجاور، وهو ركيزة أساسية في بنية الأمن القومي الإسرائيلي. ومن جهتها، قد تسعى إيران للحفاظ على نفوذها الإقليمي أو حتى توسيعه للتعويض عن خسائرها. وعلى الرغم من فرار القوات الإيرانية ووكلاء إيران من سوريا، إلا أن طهران على اتصال ببعض الفصائل وقوات المعارضة المنتصرة وتبحث عن طرق جديدة للنفوذ .

وفي المقابل، فإن الأهداف الرئيسية لإسرائيل في سوريا واضحة، وهي: حماية سكان إسرائيل وسيادتها؛ وصد العناصر المعادية عن حدودها؛ ومنع وقوع أسلحة استراتيجية في أيدي المتطرفين؛ وتعزيز استقرار الأردن؛ ومنع إعادة تأسيس خطوط الإمداد الإيرانية وتلك التابعة لوكلائها إلى "حزب الله" وعناصر أخرى؛ ومواجهة أي عودة محلية لتنظيم "الدولة الإسلامية" أو غيره من التنظيمات الإرهابية الجهادية السنية؛ وأخيراً وليس آخراً، ضمان احتفاظ إسرائيل بقدر كافٍ من حرية العمل للدفاع عن نفسها وإزالة أي تهديدات في المنطقة، من بلاد الشام إلى إيران - من جانب واحد إذا لزم الأمر، ولكن من الأفضل بالتعاون مع الآخرين.

لقد اتخذت إسرائيل بالفعل إجراءات لتحقيق هذه الأهداف. أولاً، بدأت بتعزيز دفاعاتها في مرتفعات الجولان فور سقوط الأسد. ثم أطلقت قوات الجيش الإسرائيلي عملية "سهم بَشان"، والتي تضمنت جزءاً منها مئات الغارات التي دمرت معظم ترسانة سوريا، مع التركيز على القواعد العسكرية، والدفاعات الجوية، والصواريخ الباليستية، ومستودعات الأسلحة، والطائرات العسكرية، والأصول البحرية، ومنشآت الإنتاج والتطوير المختلفة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أن هذه الحملة لنزع السلاح كانت غير دموية في الغالب، إلّا أن الحكومة السورية الناشئة ستعتبرها على الأرجح عملاً عدائياً .

أما بالنسبة للقسم البري من العملية، فقد سيطرت القوات الإسرائيلية على "منطقة الفصل" في سوريا، في انتهاك لاتفاقية فك الاشتباك للأمم المتحدة لعام 1974 والتي أنهت رسمياً الحرب بين العرب وإسرائيل في العام الذي سبق. كما استولت على موقع جبل الشيخ السوري، الذي يطل على مواقع إسرائيلية استراتيجية على الجبل. وبعد تحذير قوات المعارضة من الاقتراب من هذه المنطقة العازلة، رتبت القوات الإسرائيلية بعد ذلك لنزع سلاح المجتمعات السورية المحلية، وهو ما فعلته بهدوء .

وقد أوضحت التصريحات الرسمية الإسرائيلية بشأن هذه الخطوات أنها جهد مؤقت لتحسين المواقع الدفاعية للبلاد وحماية مجتمعاتها الحدودية، وليس إرساء وضع جديد على هذه الجبهة. ومع ذلك، أثارت بعض تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول هذه النقطة الأخيرة قلقاً. ففي ظهوره في 8 كانون الأول/ديسمبر، أشار إلى أنه وجه تعليماته للجيش الإسرائيلي للاستيلاء على "منطقة الفصل" لمنع أي قوة معادية من التمركز على حدود إسرائيل بعد انهيار اتفاقية فك الارتباط لعام 1974، موضحاً لاحقاً أن ذلك إجراء مؤقت فقط إلى أن يتم إنشاء كيان بديل فعال لتنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، يُقال إنه أعلن أيضاً أن مرتفعات الجولان ستبقى جزءاً من إسرائيل "إلى الأبد"، وقد وافقت حكومته الآن على خطة لمضاعفة عدد السكان الإسرائيليين هناك. ومن الجدير بالذكر أنه عندما استولى قوات معارضة على الجولان السوري من الأسد في عام 2013، ظلت اتفاقية فك الارتباط سارية المفعول بدعم من كل من القدس ودمشق .

وفي الوقت الحالي، أدانت الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة انتهاك إسرائيل لسيادة سوريا. وصرح أبو محمد الجولاني (المعروف أيضاً باسم أحمد الشرع)، زعيم جماعة قوات المعارضة الرائدة "هيئة تحرير الشام" - أن سوريا ستلتزم باتفاقية فك الارتباط لعام 1974 ودعا المجتمع الدولي إلى ضمان التزام إسرائيل بها أيضاً. كما دعا إسرائيل إلى وقف ضرباتها في سوريا وسحب قواتها من الأراضي التي احتلتها منذ سقوط الأسد. ومن الجدير بالذكر أنه أشار إلى أن الظروف الحالية للأمة التي مزقتها الحرب لا تسمح بمواجهات جديدة. وبالإضافة إلى الأهداف الدفاعية المباشرة لإسرائيل، ربما يكون وجودها على الأراضي السورية مدفوعاً برغبة في السعي لتحقيق مزايا عملياتية ضد التهديدات الجديدة المحتملة في المستقبل والحصول على نفوذ يمكن أن يساعدها في التفاوض على تحسين الترتيبات الأمنية في الجولان. ومع ذلك، كلما طال أمد هذا الوجود، كلما زاد النظر إليه على أنه استيلاء غير قانوني على الأراضي، وكلما ارتفع خطر إثارة ردود فعل ضد إسرائيل - سواء في شكل قوات محلية تحاول تحرير الأراضي السورية، أو جهات فاعلة دولية تمارس المزيد من الضغوط السياسية، أو كليهما.

الخطوات التالية

لتبديد هذه المخاوف مع الاستمرار في تلبية الضرورات الأمنية الموصوفة أعلاه، من الضروري أن تركز إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما من الشركاء على جهود متعددة في الأمدين القريب والمتوسط :

التوضيح بأن اتفاقية فك الارتباط لعام 1974 لا تزال سارية المفعول كأساس للأمن المشترك في الجولان، رغم تضررها بشكل كبير على مدار العقد الماضي. ويعني ذلك التأكيد على أن وجود القوات الإسرائيلية في سوريا هو مجرد وضع مؤقت إلى أن يتم الاتفاق على ترتيبات أمنية مُرضية وتنفيذها. ومع مراعاة اتفاق وقف إطلاق النار الأخير في لبنان، ينبغي على الأطراف استكشاف تعديلات وتكييفات لاتفاقية 1974، ومن بينها تحسين آليات التنفيذ.

إنشاء خطوط اتصال بين إسرائيل والحكومة السورية الناشئة، مع التأكيد على مزايا أمن الحدود لكلا الطرفين .

الحفاظ على منطقة عازلة قوية بين المجتمعات الحدودية الإسرائيلية والتهديدات المحتملة في سوريا. ويتم ذلك مبدئياً من خلال نشر قوات إسرائيلية في الخطوط الأمامية، مدعومة بتفاهمات مع السوريين المحليين، وإذا أمكن، مع الحكومة في دمشق. وكما هو الحال في لبنان، يمكن أن تُسهل جهود حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة التواصل في هذا الصدد، على الرغم من ضرورة الحفاظ على التنفيذ الإسرائيلي الأحادي الجانب باعتباره الإجراء الاحتياطي النهائي ضد أي تهديدات .

ضمان حرية إسرائيل في التحرك في سوريا (في المقام الأول في المجال الجوي للبلاد) من أجل منع عودة إيران، وإعادة تسليح "حزب الله"، وعودة ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، أو أي تهديدات أخرى. وينبغي الحفاظ على هذه الحرية على الرغم من الاحتجاجات المتوقعة من السلطات الجديدة في دمشق بشأن سيادة سوريا.

الحفاظ على الوجود الأمريكي الحالي على حدود سوريا مع الأردن والعراق، وهو وجود صغير (حوالي 900 جندي إجمالاً) ولكنه فعال للغاية. وهذا من شأنه أن يُمكّن استمرار التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" و إيران وأعداء مشتركين آخرين.

دعم الجهود الأمريكية الرامية إلى الاستيلاء على الأسلحة الكيميائية المتبقية في سوريا والقضاء عليها. ومن الضروري القيام بحملة مماثلة في لبنان في أعقاب التقارير التي تفيد بوجود مثل هذه الأسلحة في أيدي "حزب الله."

المضي قدماً في الجهود الرامية إلى معالجة أي بقايا (على سبيل المثال، المواد أو التصاميم أو الخطط) مرتبطة بالمفاعل النووي السوري الذي دمرته إسرائيل في عام 2007.

ضمان رؤية استخباراتية إسرائيلية شاملة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في سوريا ما بعد الأسد وتعزيز العلاقات مع الجهات المعتدلة، بالتنسيق مع الحكومات العربية الشريكة في دول الخليج ومناطق أخرى. ويمكن أن يشمل هذا التواصل الفصائل الكردية، والدرزية، والعربية السنية في مختلف أنحاء البلاد.

تنشيط العلاقات مع المجتمعات المحلية عبر حدود الجولان. ويمكن تصميم هذا الجهد على غرار "عملية حسن الجوار" الإسرائيلية، وهي المبادرة التي بدأت بشكل واعد في عام 2012 ولكنها انتهت عندما أعاد نظام الأسد السيطرة المحلية في منتصف عام 2018.

العمل مع الولايات المتحدة والأردن لتعزيز استقرار المملكة وأمن حدودها. وسيساعد ذلك في معالجة التهديدات المتعددة، بما في ذلك التآمر الإرهابي الإسلامي ضد عَمّان، وتدفقات اللاجئين المتجددة، وتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية.

ربط الاعتراف الدولي بسوريا، وشطب جماعات من قوائم الإرهاب الدولية، وتمويل إعادة إعمار سوريا، وغير ذلك من المساعدات للحكومة السورية الجديدة بمتطلبات أمنية أساسية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن نتوقع من دمشق أن تزيل أي أسلحة استراتيجية تشكل تهديداً للدول المجاورة، وتمنع أي جهات فاعلة من استخدام أراضيها لتهديد هذه الدول المجاورة، وتزيل أي عناصر إرهابية من الفصائل التي تشكل الحكومة المقبلة، وتُنفّذ ترتيبات أمنية مع إسرائيل والأردن ولبنان.

الاستفادة من الوضع الجديد في سوريا لتعزيز الترتيبات الأمنية في لبنان، وخاصة فيما يتصل بتأمين حدودهما المشتركة ومنع نقل الأسلحة إلى "حزب الله."

القضاء على صناعات سوريا ولبنان في تصنيع وتهريب الكبتاجون وغيره من المخدرات غير المشروعة - وهو مصدر مهم لتمويل "حزب الله" ونظام الأسد الراحل، وربما خلفاء الأسد.

إصلاح العلاقات الإسرائيلية التركية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن أنقرة على استعداد لأن تصبح جهة فاعلة رئيسية في تحديد مستقبل سوريا.

المصدر: معهد واشنطن

هل تندلع مواجهة مباشرة بين "إسرائيل" وتركيا في سوريا؟

المركز الروسي الاستراتيجي للثقافات

(اللغة الروسية) 15 كانون الثاني 2025

نص المادة: نشر موقع "المركز الروسي الاستراتيجي للثقافات" تقريرا سلّط فيه الضوء على إمكانية نشوب مواجهة مباشرة بين تركيا و"إسرائيل" في أعقاب التطورات على الساحة السورية، واحتمال تورط الولايات المتحدة في هذا الصراع.

وقال الموقع في تقريره الذي ترجمته "عربي21"، إن لجنة يقودها الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب ناغل، أصدرت مؤخرا وثيقة ترسم ملامح الخطط الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة، وقد تناولت احتمالات اندلاع مواجهة مع تركيا في إطار الصراع على النفوذ الإقليمي بعد انهيار نظام الأسد في سوريا.

- وثيقة ناغل السرية

قدمت اللجنة التي تشكلت في آب/ أغسطس 2024 برئاسة يعقوب ناغل المقرب من نتنياهو، بمشاركة مسؤولين من الحكومة ووزارة المالية والدفاع وعدد من الهيئات الأخرى، تقريرها في السادس من كانون الثاني/ يناير الجاري، إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع يسرائيل كاتس ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش.

وعقب صدور تقرير لجنة ناغل، عقد وزير الحرب الإسرائيلي اجتماعا خاصا لمناقشة قضايا الأمن المتعلقة بتركيا، وفق ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست". وقد حضر الاجتماع وزير الخارجية جدعون ساعر، ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، بالإضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من وزارة الدفاع.

وكشفت "جيروزاليم بوست" أن الوثيقة السرية المكونة من 20 صفحة، حذرت من أن مساعي تركيا لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية يهدد بتدهور العلاقات مع "إسرائيل"، مع احتمال نشوب صراع مباشر بين الطرفين. كما تذكر الوثيقة أن تحالف الفصائل السورية مع أنقرة يمثل تهديدًا أمنيًا جديدًا لـ"إسرائيل" قد يكون "أكثر خطورة من التهديد الإيراني."

وترجح مصادر صحيفة "جيروزاليم بوست" أن يعقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اجتماعًا قريبًا حول تركيا، يتم خلاله النظر في تأثير أنقرة في المنطقة والتحديات التي قد تطرأ على "إسرائيل" ومصالحها.

ونقل الموقع عن نتنياهو قوله بعد الاطلاع على الوثيقة، دون أن يذكر تركيا بشكل صريح: "نشهد تغييرات جذرية في الشرق الأوسط. لقد كانت إيران منذ فترة طويلة أكبر تهديد لنا، لكن دخلت قوى جديدة إلى الساحة وعلينا الاستعداد للتحديات غير المتوقعة والتهديدات الجديدة. يقدم لنا هذا التقرير خريطة طريق لتأمين مستقبل إسرائيل."

وذكر الموقع أن الوثيقة توصي بضرورة رفع ميزانية الدفاع، وتحديد مدة الخدمة العسكرية للرجال بـ36 شهراً كحد أدنى، وتحديث المجمع الصناعي العسكري، فضلاً عن شراء كميات كبيرة من الأسلحة والتقنيات العسكرية الحديثة و أنظمة الدفاع المتطورة.

كما تُوصي الوثيقة بتغيير العقيدة العسكرية الإسرائيلية من "ردع الأعداء" إلى "شن هجمات وقائية ضدهم"، وتعزيز الدفاعات الجوية والصاروخية، وشراء طائرات حربية جديدة، وتعزيز الحاجز الأمني في نهر الأردن.

- هل تتورط الولايات المتحدة في الصراع؟

أوضح المركز الروسي أن "إسرائيل" عززت وجودها العسكري في الجولان بعد سقوط نظام الأسد، واحتلت أراضي جديدة في محافظتي القنيطرة ودمشق.

ورغم أن تقلص النفوذ الإيراني في سوريا يُعد إنجازًا عسكريًا وسياسيًا كبيرًا لـ"إسرائيل"، إلا أن مؤلفي "تقرير ناغل" يرون أن هذه الانتصارات مجرد إنجازات تكتيكية، وأن المستفيد الأكبر مما يحدث في سوريا على المستوى الاستراتيجي هو تركيا.

واعتبر المركز الروسي أنه رغم القوة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية، فإن نقص القوى والموارد اللازمة لخوض صراع مباشر مع تركيا، وكذلك استحالة الحفاظ على مناطق كبيرة في الأراضي السورية، سيدفع الإسرائيليين إلى إشراك واشنطن في تحركاتهم الإقليمية لاحتواء النفوذ التركي.

وبالتالي من المتوقع قيام واشنطن بخطوة تمهيدية نيابة عن "إسرائيل"، من خلال التصعيد العسكري في شمال سوريا، رغم وعود ترامب المعلنة بسحب القوات الأمريكية من منطقة الفرات، ما قد يؤدي إلى تورط الولايات المتحدة في حرب طويلة أخرى من أجل تحقيق أهداف بعيدة المدى تتعلق أساسا بمشروع "إسرائيل الكبرى"، وفقا للمركز.

ويرى المركز أنه رغم التزام ترامب الواضح بالأجندة "الصهيو مسيحية" والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة الحاكمة في "إسرائيل"، إلا أن آراء كبار مستشاريه قد تتباين بشأن اتباع خطط نتنياهو.

تلك الخطط قد تؤدي إلى مواجهة مفتوحة، ليس مع إيران فحسب، بل أيضًا مع تركيا حليفة الولايات المتحدة في الناتو، والتي استطاعت إثبات نفسها في مجال صنع الطائرات دون طيار وعدد من التقنيات العسكرية الأخرى.

- الورقة الكردية

وكان الرئيس التركي قد اتهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، خلال افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان، حكومة نتنياهو بأنها ترغب في التوسع على حساب بلاده قائلاً: "الإدارة الإسرائيلية، التي تستند في تصرفاتها إلى وهم الأرض الموعودة، سوف تستهدف وطننا بعد فلسطين

ولبنان، بعقلية دينية متعصبة.. تحلم حكومة نتنياهو بضم الأناضول، وقد كشفت عن هذا الهدف أكثر من مرة. نحن نتابع عن كثب الهجمات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، كما نلاحظ رغبتها في إنشاء كيان تابع لها في شمال العراق وسوريا، باستخدام المنظمات الانفصالية كأداة في سياستها الخارجية."

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر قد أعرب عن دعمه لحزب العمال الكردستاني قائلاً: "الأكراد هم شعب عظيم. وهو أحد الشعوب التي لا تتمتع بالاستقلال السياسي. إنهم حلفاؤنا الطبيعيون. ينبغي أن نمد يد العون للأكراد ونقوي علاقاتنا معهم، هذا له بعد سياسي وأمني."

وأضاف: "ينبغي أن تتحد الأقليات في المنطقة. الأكراد هم ضحايا القمع الإيراني والتركي. يتعين على إسرائيل التواصل معهم وتعزيز العلاقات. نحن أقلية في المنطقة، لذلك من الطبيعي أن تكون الأقليات الأخرى حليفتنا."

وختم المركز بأن مآلات التنافس على توسيع النفوذ بين "إسرائيل" والولايات المتحدة من جهة، وتركيا من جهة أخرى، سوف تشكل مستقبل سوريا والمنطقة ككل.

المصدر: ترجمة موقع عربي 21 نقلاً عن المركز الروسي الاستراتيجي للثقافات

لا داعي للعجلة بالنسبة لعودة السوريين إلى بلدهم

فورين بوليسي

ريفا دينغرا ، لاما مراد

(اللغة الانجليزية) 15 كانون الثاني 2025

نص المقال: بعد 14 عاماً من الحرب، سقط بشار الأسد، وتحقق ذلك الحلم الذي ظنه السوريون بعيداً في غضون فترة زادت عن أسبوع واحد خلال شهر كانون الأول الماضي، وذلك عندما شنت فصائل المعارضة المسلحة هجوماً خاطفاً على النظام، ولذلك خرجت في كل من دمشق وستوكهولم وإسطنبول وبرلين وغيرها مظاهرات فرحة احتفالاً بنهاية حكم آل الأسد الدموي.

بالنسبة لأكثر من ستة ملايين ومئتي ألف لاجئ سوري يعيشون في مختلف بقاع العالم، زادت هذه اللحظة من تعقيد أمورهم، وتمثل ذلك بالقرار الذي عليهم أن يتخذوه وهو: هل سنعود إلى الوطن؟ ومتى سنعود؟

على الرغم من عدم وضوح مستقبل سوريا، يبدو بأن معظم حكومات الدول الأوروبية والشرق أوسطية قد بدأت بالتخطيط مسبقاً لعملية ترحيل السوريين وإعادتهم إلى بلدهم، إذ بُعيد سقوط الأسد، أعلنت عدة دول أوروبية عن قرارها القاضي بتعليق معالجة طلبات لجوء السوريين، وعللت معظمها ذلك بالحاجة لإعادة تقييم الوضع السياسي والأمني في سوريا.

"كل من احتفل عليه أن يعود"

على الرغم من أن تعليق تلك الطلبات لفترة محدودة يعتبر أمراً معقولاً ومنطقياً وذلك لضمان مراعاة التطورات الجيوسياسية الجديدة عند إصدار القرارات التي تعطي حق اللجوء للناس، أوضحت بعض الدول الأوروبية بأنها تسعى لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم من وراء ذلك في نهاية الأمر، إذ ذكر غيرهارد كارنر وزير داخلية النمسا بأن بلاده سترتب أمور برنامج العودة والترحيل بشكل منظم إلى سوريا، وسبق لحكومة بلاده أن أعلنت عن حو افز مالية مخصصة للاجئين السوريين لتشجيعهم على الرحيل عن النمسا.

وفي ألمانيا التي ستجري انتخابات خلال الشهر المقبل، ذكرت أليس فايدل وهي من مؤسسي حزب البديل من أجل ألمانيا وهو حزب يميني متطرف، بأن السوريين الذين احتفلوا بسقوط الأسد يجب عليهم العودة إلى سوريا على الفور.

وفي الشرق الأوسط، حرص بعض السياسيين على استغلال سقوط الأسد من أجل حث السوريين على العودة بأعداد كبيرة، بعد سنوات من الضغط الشعبي وتراجع الدعم الدولي، إذ خلال الأشهر القليلة الماضية، فر آلاف السوريين من لبنان جراء القصف الإسر ائيلي المكثف، فسارعت السلطات اللبنانية إلى فرض مزيد من القيود على السوريين عند دخولهم إلى لبنان مجدداً. وبعد أيام من سقوط الأسد، عرضت البلديات في تركيا على السوريين بطاقات سفر ذات وجهة واحدة وذلك لتسهيل أمر عودتهم إلى بلدهم.

- مخاطر العودة الجماعية

غير أن العودة المبكرة تحمل بين طياتها مخاطر كبيرة بالنسبة للاجئين، إذ هنالك قلق كبير بالنسبة لأرزاق السوريين في حال عودتهم إلى سوريا، ويأتي على رأس تلك الأمور عدم وجود سكن يؤويهم ولا بنية تحتية في البلد، وتزداد الأمور تعقيداً بالنسبة لمن يفكر بالعودة وذلك فيما يتصل باحتمال ظهور حالات توتر اجتماعي بسبب عدم تسوية قو انين الملكية التي طبقت على أملاك الغائبين ناهيك عن استمرار العنف في البلد، لذا فإن الإسراع بإعادة ملايين اللاجئين إلى بلدهم في خضم حالة الغموض التي تكتنف الأمور لن تعود إلا بالوبال على الهدف المتمثل بعودة اللاجئين عودة آمنة وطوعية ودائمة، ناهيك عن الضرر الذي سيلحق باستقرار سوريا على المدى البعيد في حال الإسراع بإعادة السوريين إلى بلدهم.

ولهذا إن رغبت الدول بمساعدة السوريين على العودة إلى بلدهم بشكل آمن، وضمان استقرار الدولة السورية الجديدة مستقبلاً، فعليها أن تضمن للاجئين أن يتخذوا قرارهم طواعية وأن يكون بوسعهم الرجوع عنه.

حالياً، هنالك أمل كبير يحدو رغبة السوريين بإعادة بناء بلدهم، ولذلك قد يسعى معظمهم للعودة إلى الوطن بشكل دائم، ولكنه من المبكر جداً تقييم عدد حالات العودة أو ديمومتها، إذ إن المبالغة في الإعلان عن أعداد اللاجئين العائدين ومدى شيوع تلك الفكرة بينهم في ظل وضع مشحون بالمخاطر الأمنية والسياسية مع انعدام الاستقرار على المستوى الإنساني يهدد بتأجيج السياسات التي ظهرت في الدول المضيفة والتي تدفع باللاجئين إلى رمي أنفسهم في حضن المخاطر.

- خطة "فلنتريث حتى نرى"

خلال الأيام التي تلت سقوط الأسد، وجد بعض المر اقبين في صور أرتال السيارات التي احتشدت على الطريق الواصل لدمشق وحلب دليلاً على أن أغلب السوريين المقيمين في دول الجوار سارعوا في العودة إلى بلدهم، ولكن سرعان ما اتضح لهم بأن معظم تلك السيارات أتى بها نازحون في الداخل السوري، إذ يقدر مكتب المفوضية الأممية العليا لشؤون اللاجئين وجود أكثر من 660 ألف سوري نزحوا داخل

سوريا منذ فترة قريبة وتحديداً في مطلع شهر كانون الأول لعام 2024، كما قدرت المفوضية في الثاني من كانون الثاني بأن 115 ألف سوري تقريباً دخلوا البلد من المعابر الحدودية الرسمية وذلك منذ سقوط الأسد، ما يدلل على زيادة كبيرة في عدد العائدين مقارنة بما كانت عليه الأعداد خلال السنوات الماضية.

ومع ذلك ما يزال هذا العدد يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي اللاجئين السوريين المنتشرين في مختلف بقاع العالم، كما أن بعض من دخلوا إلى سوريا أتوا بقصد زيارة الأهل أو لتفقد وضع بيوتهم بعد سنوات من الفراق، ما يعني بأنهم لا يعتزمون العودة بشكل نهائي، إذ مثلاً من بين 22 ألف سوري دخلوا سوريا من الأردن ابتداء من 8 كانون الأول وحتى 25 منه هنالك فقط أزيد من ثلاثة آلاف منهم مسجلين كلاجئين في الأردن، أي أن الغالبية إما أتوا من دولة ثالثة أو لديهم وضع قانوني آخر يبيح لهم العودة إلى الأردن، بما أن اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن لم يسمح لهم حتى الآن بالعودة إلى الأردن في حال مغادرتهم لأراضيه، ووفقاً لتقرير صادر عن المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين حول السوريين أجري بعد الثامن من كانون الأول، فإن الغالبية الساحقة من اللاجئين السوريين الموجودين في دول الجوار تتبنى فكرة: "فلنتريث حتى نرى" بالنسبة لمسألة العودة إلى سوريا.

- مبررات جديدة للنزوح

والحق يقال إن بعض من بقيوا في سوريا حتى الآن قد يضطرون إلى الرحيل عنها، إما بسبب الخوف من تجدد العنف أو بسبب عدم وضوح المستقبل أمامهم، فقد رحل آلاف السوريين عن البلد خلال الأسابيع الماضية، حتى في الوقت الذي أخذت دول الجوار تضيق عليهم بالنسبة لمسألة دخولهم لأراضيها أو مع إبقائها لقيود صارمة على أي سوري يحاول دخول أراضيها، إذ إن الأخبار عن قيام هجمات استهدفت رموز الطوائف الدينية أثارت تخوفاً من حدوث تصعيد طائفي في البلد، حتى في الوقت الذي تسعى حكومة سوريا الجديدة لتهدئة الناس. كما أن استمرار الاقتتال بين الفصائل المسلحة التي لا تمثل الدولة في الشمال السوري وما مارسته إسرائيل من قصف وتوسع في احتلالها لأجزاء من جنوب غربي سوريا أوجد مبررات جديدة للنزوح.

وحتى لو استقر الوضع السياسي والأمني في سوريا، فإن مستوى الدمار والاحتياج على الصعيد الإنساني جعل أغلب السوريين يترددون في أمر العودة، بما أن 90% من السوريين باتوا يعيشون تحت خط الفقر، ولم يعد بوسع الدولة أن توفر الخدمات للمواطن بعد سنوات من الحرب، ومع اشتداد موجة البرد في الشتاء، نكتشف بأن ملايين السوريين الذين يعيشون في الداخل ليس لديهم مأوى يوفر لهم الدفء، وبالطبع لا يوجد أي مأوى دافئ بوسع اللاجئين والنازحين العودة إليه.

في تقييم أصدرته لجنة الإنقاذ الدولية مؤخراً في لبنان، تبين بأن الغالبية الساحقة من اللاجئين الذين أجريت معهم مقابلات ليس لديهم مكان بوسعهم أن يسكنوه في الداخل السوري، ولهذا ترى آمي بوب وهي المديرة العامة لمنظمة الهجرة الدولية بأن العدة الجماعية المبكرة للسوريين "قد تضغط على البنية التحتية الهشة في سوريا، مما قد يجبر الأهالي على الرحيل من جديد."

- التضييق على اللاجئين

يخشى أغلب السوريين من خسارة الحماية التي حصلوا عليها في الدول المضيفة في حال عودتهم إلى سوريا، على الرغم من أن مفوضية اللاجئين أعلنت بأنها لا تعتبر الوضع في سوريا محققاً للشروط التي تبيح إنهاء صفة اللجوء بحق اللاجئين السوريين، ولهذا لا يجوز نزع صفة اللجوء على أساس تغير الحكومة فحسب.

على الرغم من أن القانون الدولي واضح بشأن ضرورة أن يختار اللاجئون طوعاً العودة إلى بلدهم حتى تنزع عنهم صفة اللجوء، أي عليهم أن يعودوا إلى بلدهم بشكل دائم وليس فقط لزيارته لفترة قصيرة، إلا أن التطبيق العملي لا يحترم هذا الشرط على الدوام، وذلك لأن دولاً مثل لبنان والدنمارك نزعت صفة اللجوء عن اللاجئين الذين زاروا بلدهم أو حرمتهم من أن يكونوا لاجئين لديها بعد تلك الزيارة.

ومما زاد مخاوف السوريين تضييق معظم الدول المضيفة على حقهم بالتقدم بطلب لجوء مع تسريع ترحيلهم وذلك قبل سقوط الأسد، إذ في لبنان وتركيا، عانى السوريين طوال سنوات من تفاقم حالات العنصرية والترحيل، أما في أوروبا، فقد خلق صعود الأحزاب المعادية للهجرة بيئة سياسية معادية للاجئين، ولذلك اعتبر بعض السياسيين ما يجري حالياً فرصة لتصعيد أجنداتهم المعنية بترحيل اللاجئين، بصرف النظر عن الظروف الأمنية في الداخل السوري.

إذ على سبيل المثال، أعلنت حكومة الدنمارك منذ عام 2019 بأن دمشق أصبحت آمنة أمام عودة اللاجئين، بيد أن الأخبار المريعة التي انتشرت خلال الأسابيع الماضية عن السجون الموجودة في العاصمة السورية عرت هذه المزاعم، وخاصة بعد العثور على جثة ناشط سوري عاد إلى البلد في عام 2020، ناهيك عن الأدلة التي توثق تعرض كثيرين للاعتقال والتعذيب والقتل طوال عقود.

- خطوات على طريق العودة

ولهذا يجب أن يمنح اللاجئون الوقت والمعلومات الكافية حتى يقرروا مسألة عودتهم بمحض إرادتهم، إذ على الرغم من وجود أسباب كثيرة تدعو للتفاؤل بمستقبل سوريا، لن يتغير الوضع الأمني على الأرض بين ليلة وضحاها، كما أن ترحيل اللاجئين رغماً عنهم، أو سحب صفة اللجوء منهم خلال مرحلة مبكرة يقوض صفة الديمومة في عودة اللاجئين، فقد كشفت الأبحاث بأن الإعادة القسرية مع عدم توفر الدعم المخصص لإعادة الإندماج يمكن أن يدفع العائدين للنزوح من جديد أو التعرض للتهميش. ثم إن التسرع بإعادة اللاجئين إلى بلدهم قد يهدئ من روع الأصوات المناهضة للهجرة، لكنه يمثل خرقاً لحقوق اللاجئين وقد يتسبب بمفاقمة حالة انعدام الاستقرار في الدول الأصلية وفي دول الجوار أيضاً.

ولذلك، يجب على الدول المضيفة أن تشدد من جديد على التزامها بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء، كما يجب على الحكومات أن تلتزم بالقانون الدولي الذي يحظر الحرمان من حق اللجوء بناء على الفئة التي ينتمي إليها المهاجر، مع الإقرار بأن أغلب السوريين مايزالون يتعرضون لأخطار عديدة بعد سقوط الأسد، إذ في خضم الجهود الساعية لإقامة حالة مصالحة في الداخل السوري، سيبقى إرث العنف والصدمات حاجزاً أمام عودة كثيرين.

كما يجب على الحكومات أن تؤكد وبشكل علني مواصلتها تقديم الحماية للاجئين الراغبين بزيارة سوريا قبل أن يتخذوا قرار عودتهم إليها بشكل دائم، لأن هذا النهج من شأنه تسهيل عودتهم بشكل دائم في نهاية المطاف، بما أنه يساعد السوريين في الاطلاع بشكل كامل على المخاطر والوضع المحلي في مناطقهم من دون أن يخشوا من فقدان صفة اللجوء التي منحت لهم. ولهذا، وفي خطوة واعدة، أعلنت تركيا عن آلية مخصصة للسوريين يقومون من خلالها بإجراء زيارات قصيرة إلى بلدهم خلال النصف الأول من عام 2025، وهذا ما يتيح لهم زيارتها لعدة مرات قبل أن يتخذوا قرار العودة من عدمه.

وفي نهاية المطاف، يجب على الدول المضيفة أن تعترف بأن أغلب السوريين أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الجديد لمجتمعاتها، بعد أن أصبح أكثر من 300 ألف لاجئ سوري مواطنين في دول الاتحاد الأوروبي، وحصل غيرهم كثيرون على الإقامة الدائمة. ومع تفاقم

أزمات العمل التي تهدد القوى العاملة الهرمة في الدول الأوروبية، لم تعد الحكمة تقتضي بالضرورة استعجال السوريين بالعودة إلى بلدهم، ثم إن السوريين أصبحوا يمثلون شريحة مهمة وأساسية ضمن القوى العاملة في الدول المجاورة لسوريا .

يعتبر اللاجئون السوريون عنصراً أساسياً لإعادة بناء البلد، سواء إن عادوا إلى بلدهم أو ظلوا يقدمون الدعم السياسي والاقتصادي من مغترباتهم، وهذه المساعي بدأت منذ أمد وما تزال تعمل في الوقت الراهن، كما أن الدعم الدولي للمبادرات التي يترأسها سوريون مهم للغاية، ولكن في الوقت الذي يفكر السوريون بمستقبلهم على طريقتهم، فإن أقل ما يمكن للدول المضيفة أن تقدمه لهم هو أن تمنحهم الوقت الكافي لاتخاذ قرارتهم الصعبة بأنفسهم.

(ترجمة موقع سوريا)

المصدر: فورين بولسي

جدران السجون تكشف آخر رسائل معتقلي الأسد

نيوزويك

أمير دفتري

(اللغة الانجليزية) 17 كانون الثاني 2025

نص المقال: قالت مجلة نيوزويك إن سجون نظام الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد أصبحت مرادفة للوحشية منذ عام 2011 كما تشهد على ذلك الكتابات المخيفة التي حفرها السجناء المعذبون على الجدران تعبيرا عن معاناتهم وتحديهم وحيهم.

وأوضحت الصحيفة -في تقرير بقلم أمير دفتري- أن هذه الكتابات والرسومات اليدوية، التي اكتشفت بعد الإطاحة بالنظام في ديسمبر/كانون الأول الماضي، تعطي لمحة عن عشرات الآلاف من المعتقلين الذين اختفوا في شبكة من مراكز الاحتجاز، واجهوا فيها التعذيب والاكتظاظ والإعدام الجماعي، وتحملوا معاناة لا يمكن تصورها.

وتعد هذه الرسائل المنحوتة على جدران الزنازين -حسب الصحيفة- جزءا من البقايا الملموسة للحياة التي فُقدت هناك أو تركت ندوبا لا تمحى، وهي تضفي طابعا إنسانيا على الضحايا وتحافظ على شظايا من تاريخ غالبا ما يكتنفه الصمت.

- أجيال من المعاناة

وتكشف طبقات الكتابة على الجدران عن أجيال من المعاناة، وذلك بوجود نصوص قديمة تكاد تخفيها نصوص أحدث، وتعكس بعض النقوش الشوق تارة واليأس تارة أخرى، حيث كتب أحد السجناء "أفتقدك"، في رسالة حب إلى متلقٍ مجهول، وترك آخر وراءه رسالة بتاريخ الأول من يناير/كانون الثاني 2024 تقول "لا تحزني يا أمي، هذا هو مصيري."

وحددت بعض الرسومات الوقت بدقة، ورسمت تقاويم مليئة بصفوف من النقاط ومعالم مثل "مرّعام"، وترددت على الجدران أدعية مثل "يا رب أنزل الراحة" و"الصبر جميل، والله هو الذي نستعين به."

ولم تخل الرسومات، رغم الأهوال، من روح الدعابة السوداء أو الخيال، فالوجوه الكرتونية أو سيجارة حشيش، أو منظر طبيعي متخيل للتلال والذئاب، تقدم لمحات عن محاولات السجناء للهروب تخيّلا من و اقعهم القاتم.

- إرث سجون الأسد

وكان مركز الاحتجاز في فرع فلسطين في دمشق السيئ السمعة شاهدا على القسوة التي عانى منها المعتقلون، حيث كان السجناء يعيشون في زنازين بلا نو افذ، وشاهدوا وفاة زملائهم في الزنز انة، بل إن معظمهم توقعوا الموت فيما كتبوا، ومع ذلك أصبحت رسائلهم اليوم شاهدة على صمودهم و إنسانيتهم في ظل القمع المنهجي.

وتقف هذه الكتابات والرسومات الجدارية اليوم -حسب الصحيفة- دليلا على الفظائع التي ارتكبت في سجون الأسد، وهي تذكير صادم بالتكلفة البشرية للصراع في سوريا، وسيكون الحفاظ عليها ضمانا لعدم نسيان قصص هؤلاء السجناء، ومنطلقا لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجر ائم التي حدثت في السجون، فضلا عن دعم الناجين وأسرهم.

(ترجمة الجزيرة)

المصدر: نيوزويك

ترامب بدأ بإعادة تشكيل الشرق الأوسط حتى قبل وقف إطلاق النار بغزة

الإيكونوميست

(اللغة الانجليزية) 16 كانون الثاني 2025

نص المادة: شددت مجلة "الإيكونوميست" على أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بدأ في إعادة تشكيل الشرق الأوسط حتى قبل وقف إطلاق النار في قطاع غزة، موضحة أن ترامب كان له دور مؤثر في دفع إسرائيل إلى الموافقة على الهدنة في لبنان.

وأشارت المجلة إلى أن صفقة وقف إطلاق النار في قطاع غزة ستعزز سلطة ترامب على الدول العربية التي ساعدت في التوسط وعلى رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حسب قولها.

وأضافت المجلة أن ترامب يواجه في ولايته الثانية المقبلة أسئلة أكثر تعقيدا تتعلق بالشرق الأوسط، ومن أبرزها: من الذي يجب أن يحكم غزة بعد الحرب؟ وما إذا كان ينبغي تمكين اليمين المتطرف في "إسرائيل" أو تقييده لتحقيق صفقة كبرى مع السعودية؟

وبحسب المجلة، فإن صفقة تطبيع العلاقات بين السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي قد يكون لها فائدة إضافية تتمثل في إنشاء مجموعة أقوى من دول الشرق الأوسط المعارضة لإيران.

ولفتت إلى أن أجندة الإسرائيليين اليمينيين "تظل طموحة"، حيث يحلمون بإعادة بناء المستوطنات في قطاع غزة وضم الضفة الغربية المحتلة. وأوضحت أنهم متفائلون بالتوغلات الإسرائيلية الأخيرة في لبنان وسوريا، مضيفة أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو لم يتعهد بالتخلي عن سياسة الضم إلى الأبد.

وبيّنت "الإيكونوميست" أن مشروع إسرائيل التوسعي يحظى بدعم من داخل مجموعة مستشاري ترامب، ومن بينهم السفير الأمريكي إلى إسرائيل مايك هاكابي. وقالت إن لدى العديد من مستشاري ترامب المقربين خططا طموحة للدبلوماسية الإقليمية، لكن السماح لإسرائيل بضم الضفة الغربية المحتلة قد يُفسد هذه الخطط ويؤدي إلى صراع متجدد مع الفلسطينيين.

وأوضحت المجلة أن السعودية تبقى عاملا رئيسيا في هذه المعادلة، مشيرة إلى أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان حريص على التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكنه يواجه تحديات داخلية عديدة، من بينها معارضة أفراد من العائلة الحاكمة ورجال الدين، إضافة إلى 19 مليون مواطن مقارنة بمليون فقط في الإمارات.

وأوضحت المجلة أن "البعض بدأ يتذمر من برنامج محمد بن سلمان الاقتصادي، مما يزيد من الضغوط عليه"، حسب تعبيرها.

وأكدت أن أي اتفاق لإقامة علاقات دبلوماسية بين "إسرائيل" والسعودية يجب أن يتجاوز مسألة استبعاد الضم، حيث يريد السعوديون التزاما إسرائيليا موثوقا به بإقامة الدولة الفلسطينية، لافتة إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إعادة ضبط السياسة الإسرائيلية الحالية.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، ذكرت المجلة أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فقدت قيادتها العليا خلال الحرب، لكنها لم تجد صعوبة في العثور على المزيد من الدعم رغم الظروف الصعبة التي يعيشها سكان القطاع. وأضافت أن "المسؤولين السعوديين أعربوا عن رغبتهم في مساعدة الفلسطينيين، لكنهم يريدون إبعاد حركة حماس عن السلطة."

وزعمت المجلة أن قطر، التي وصفتها بأنها "صديقة لحماس"، تشعر بالقلق من العواقب الدبلوماسية لدعم الحركة، خاصة مع عودة ترامب إلى منصبه، معتبرة أن "حماس قد تواجه صعوبة في الاستمرار بممارسة السلطة في غزة بعد الحرب، ولكن في الوقت نفسه، لا توجد بدائل سهلة لحكم القطاع."

وختمت المجلة بالتأكيد على أن الاتفاق السعودي-الإسرائيلي المحتمل قد يكون هدفًا واقعيًا خلال السنوات الأربع المقبلة، ولكنه لن يُرغم السعوديين على تقديم تنازلات كبرى.

وأضافت أن القضية الفلسطينية "ما زالت قادرة على إثارة العنف والاضطرابات في المنطقة"، وأن "تحقيق السلام الدائم في غزة والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية قد يمنحان ترامب الفرصة لتحقيق الصفقة التي يطمح إليها وربما الحل الوحيد للصراع في الشرق الأوسط".

(ترجمة عربي 21)

المصدر: الإيكونوميست

إدارة ترامب لن تمانع في أن يصبح مادورو جار الأسد في موسكو

أكسيوس

مارك كابوتو

(اللغة الانجليزية) 18 كانون الثاني 2025

نص المقال: كشف موقع "أكسيوس" الأمريكي، في تقرير موسّع، أن إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب تريد إحداث تغيير في قيادة فنزويلا مشابه لما حدث مؤخراً في سوريا.

ونقل الموقع عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية الجديدة قوله إن فريق ترامب يسعى لأن يلقى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو "المصير نفسه" الذي انتهى إليه الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد، الذي فرّ من دمشق في 8 ديسمبر 2024.

وأوضح المسؤول، الذي لم يكشف الموقع عن هويته، أن "تغيير النظام في فنزويلا لا يعني بالضرورة العمل العسكري"، مضيفاً بعبارة لافتة: "نحن لن نمانع إذا أصبح مادورو جار الأسد في موسكو."

وربط "أكسيوس" بين تصاعد اهتمام ترامب بتغيير السلطة في فنزويلا ونية الرئيس جو بايدن استصدار قرار من الكونغرس بإزالة كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وأشار التقرير إلى أن واشنطن كانت قد رصدت مكافأة مالية قدرها 25 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال مادورو، في خطوة تشبه الإجراءات التي سبقت التغيير في سوريا، حيث أعلنت المعارضة السورية سيطرتها على دمشق ومغادرة الأسد إلى موسكو.

ولفت "أكسيوس" إلى أن هذا التحول في السياسة الأمريكية تجاه فنزويلا يعكس توجهات إدارة ترامب الجديدة نحو إحداث تغييرات جذرية في المنطقة اللاتينية.

(ترجمة القدس العربي)

المصدر: أكسيوس

قرارات مهمة تنتظر سوريا مع دخولها حقبة جديدة

مجموعة الأزمات الدولية

(اللغة الانجليزية) 14 كانون الثاني 2025

نص المقال: لم يكن أحد مستعداً لانهيار نظام الأسد. فقد فاجأت السرعة الخاطفة لتقدم قوات المعارضة الجميع، كما فاجأ رحيل بشار الأسد المفاجئ إلى المنفى في الثامن من ديسمبر 2024. وبعد أسبوعين، في زيارة إلى دمشق، كان بوسع المرء أن يلاحظ عدم التصديق الممزوج بالفرح بين الحشود المحتفلة في الشوارع. وكان بعض المحتفلين يعودون إلى العاصمة لأول مرة منذ سنوات؛ وكان آخرون يصلون لأول مرة في حياتهم. وكان الإرهاق ملموساً أيضاً، وكذلك الحذر من التحديات المقبلة . سواء بين الحشود أو في القصر الرئاسي، حيث يعمل زعماء قوات المعارضة السابقون الذين شنوا الهجوم ثماني عشرة ساعة في اليوم لتحديد مسار العصر الجديد في سوريا.

وبعد أكثر من ثلاثة عشر عاماً من الحرب، استغرقت الغارة التي أطاحت بالنظام أحد عشر يوماً فقط، ولا تزال وتيرة الأحداث مذهلة. ومع ذلك، فقد برز موضوع واضح في مناقشات مجموعة الأزمات الدولية مع القادة الجدد في سوريا وشخصيات المجتمع المدني في دمشق، وكذلك مع المسؤولين الإقليميين والغربيين والأمم المتحدة: إن القرارات التي ستتخذ في الأسابيع المقبلة سيكون لها تأثير دائم على النظام السياسي السوري.

بعد أيام قليلة من تولها زمام الأمور في دمشق، قامت هيئة تحرير الشام، الجماعة الإسلامية التي قادت الهجوم الذي شنه قوات المعارضة، بتشكيل حكومة مؤقتة تتألف في معظمها من نفس الشخصيات التي قادت حكومة الإنقاذ التي أطلقت عليها الجماعة اسم "حكومة الإنقاذ" في محافظة إدلب في شمال غرب البلاد. وقد أبدى العديد من السوريين، فضلاً عن المسؤولين الإقليميين والغربيين، قلقهم من أن تشكيل الحكومة المؤقتة يشير إلى نية احتكار السلطة وربما حتى فرض الحكم الإسلامي في جميع أنحاء البلاد.

وفي حديثه إلى مجموعة الأزمات الدولية، وصف زعيم هيئة تحرير الشام أحمد الشرع (الذي كان يُعرف حتى وقت قريب باسمه الحركي أبو محمد الجولاني) تعيين حكومة تصريف الأعمال بأنه مؤقت، وهي خطوة اتخذتها الجماعة لضمان النظام واستعادة الخدمات في أسرع وقت ممكن. وقال إنه ينظر إلى قدرة الحكم التي اكتسبتها الجماعة في إدلب، والعلاقات القائمة على الثقة التي نشأت بين المسؤولين هناك، باعتبارها أصولاً رئيسية في المرحلة المبكرة المضطربة بعد سقوط نظام الأسد. ولكن ما حدث في إدلب لم يكن مفاجئا. فقد أقر بأن ما فعلته هيئة تحرير الشام في إدلب لا يمكن أن يكون نموذجا لسوريا ككل، نظرا لتنوعها الثقافي والإيديولوجي الأكبر كثيرا. ولكنه زعم أن المصلحة الذاتية تفوق في هذه الفترة الانتقالية عيوب التجانس في الحكومة المؤقتة.

ومع ذلك، أصبحت هذه العيوب واضحة بالفعل. فالسوريون من جميع التوجهات السياسية حذرون من أصول هيئة تحرير الشام . فحتى عام 2016، كانت تابعة لتنظيم القاعدة، وقبل ذلك كانت تابعة لتنظيم داعش. وهم يرون أن القليل من الفسيفساء العرقية والدينية والثقافية لبلادهم ينعكس في الحكومة المؤقتة. وكثيرون ممن يقدرون دور هيئة تحرير الشام في الإطاحة بالأسد، ونجاحها في تجنب انهيار الأمن والوظائف الحكومية الأساسية منذ ذلك الحين، يشعرون بالقلق أيضا إزاء مؤشرات التجاوز الإيديولوجي. فقد أدلى المسؤولون المؤقتون بتعليقات تشير إلى القيود المفروضة على الدور السياسي للمرأة، وسارعوا إلى إدخال تغييرات على مناهج التعليم الإسلامي. وقد تم الكشف عن أن وزير العدل المؤقت أشرف على إعدام امرأتين متهمتين بـ"الفساد والدعارة" في عام 2015. وقد أثارت

هذه التصريحات الصادمة والأفعال المشينة التي تم الكشف عنها انتقادات واسعة النطاق؛ فهي تقوض التصريحات الصريحة لقادة هيئة تحرير الشام حول الالتزام بحماية التنوع في سوريا.

ومن المرجح أن تظهر المزيد من الخلافات، مع تولي حكومة تصريف الأعمال. المستمدة من إدلب والمُشَكَّلة لحكمها. مسؤولية إدارة معظم أنحاء البلاد. وفي إدلب، كان المتشددون الإسلاميون في الغالب هم الذين انتقدوا هيئة تحرير الشام على قراراتها. والآن يتعين على المسؤولين المؤقتين الاهتمام بمجموعة أوسع كثيراً من المخاوف. وإضافة إلى التحدي، فإن الشرع نفسه، إلى جانب دائرة صغيرة من كبار الشخصيات الموثوق بهم، تحمل في السابق قدراً كبيراً من عبء التعامل مع القضايا الحساسة سياسياً. وكان الاختناق الناتج عن ذلك مشكلة عندما كانت هيئة تحرير الشام تسيطر على إدلب وحدها؛ والآن ازداد حجم العمل بشكل كبير.

ويقول الدبلوماسيون الأجانب ومسؤولو الأمم المتحدة وقادة هيئة تحرير الشام على حد سواء إن الحل هو الإدماج: لابد أن تكون المؤسسات الانتقالية أكثر تمثيلاً للمجتمع السوري من الحكومة المؤقتة. ولكن الإدماج مفهوم بسيط مخادع. ولا أحد لديه رؤية حقيقية لما قد يعنيه هذا في الممارسة العملية. إن هيئة تحرير الشام تعرف ما تريد تجنبه: تقسيم صريح للمو اقف على أسس عرقية ودينية، وهو النظام الذي يُنظَر إليه على نطاق واسع على أنه قوض الحكم بينما عزز الطائفية في العراق ولبنان المجاورين. كما يخشى العديد من السوريين النهج الذي تتبناه الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، والتي تديرها قوات سوريا الديمقراطية. تضم هذه الهيئة مجموعة متنوعة من المسؤولين الاسميين، لكنهم لا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من السلطة. أما السلطة الحقيقية فتقع في أيدي كوادر من حزب كردي واحد.

ولكي تبدأ هيئة تحرير الشام في معالجة هذا التحدي، يتعين عليها أن تتخذ خطوتين فوريتين. أولا، يتعين عليها إجراء تغييرات في طاقم الحكومة المؤقتة لضمان تمتع مجلس الوزراء بالكفاءة والخبرة اللازمتين لاتخاذ قرارات سليمة. وتعكس حوادث الأسبوعين الماضيين مدى إلحاح هذه القضية . فمحاولة الاستمرار، حتى خلال فترة انتقالية قصيرة، مع مثل هذه الهيئة الحاكمة الضيقة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتجنب الحكومة المؤقتة اتخاذ تدابير مثيرة للانقسام فيما يتصل بالقضايا الثقافية أو الدينية. وثانيا، يتعين على قادة هيئة تحرير الشام بناء الثقة مع السوريين المؤثرين والموهوبين من مختلف الأطياف الثقافية والسياسية في البلاد، بما في ذلك من الشتات، ثم التحرك بسرعة لوضع هؤلاء الناس في مناصب يمكنهم من خلالها المساعدة في تشكيل السياسة. وتتمتع هيئة تحرير الشام بخبرة في النصف الأول من هذه المعادلة، وإن كان على نطاق أصغر.كما يتبين، على سبيل المثال، في العلاقات التي أقامتها مع المسيحيين في إدلب. ولكنها الآن بحاجة إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، لإشراك مجموعة من السوريين القادرين في القرارات التي ستحدد معالم الانتقال.

خطوط زمنية مختلفة لتحديات مختلفة

ما الذي ينبغي أن يأتي بعد هذين التصحيحين للمسار؟ بعد الإطاحة بنظام الأسد بسرعة هائلة، ربما يكون من المفهوم أن تميل هيئة تحرير الشام إلى الاقتراب من اليوم التالي بأقصى سرعة أيضًا. قال الشرع لمجموعة الأزمات الدولية في أواخر ديسمبر 2024، واصفًا خططًا لعقد مؤتمر حواروطني يضم 1000 شخص في الأسابيع التالية: "نحن نسير بسرعة ألف كيلومتر في الساعة". تتصور هيئة تحرير الشام المؤتمر كمنصة لإطلاق انتقال على مسارين: حل جناحها العسكري والفصائل المسلحة الأخرى، كجزء من الاستعدادات لدمجها في جيش وطني جديد؛ و إنشاء لجان لتعديل الدستوروصياغة أدوات أخرى للحكم المستقبلي. ومع ذلك، هناك توتر بين رغبة هيئة تحرير الشام في التحرك بسرعة، من ناحية، ورغبتها في بناء الثقة مع السوريين وكسب الدعم الدولي، من ناحية أخرى.

بالنسبة لصناع القرار السوريين والخارجيين الذين يزنون كيفية تحديد وتيرة الانتقال والتعامل معه، قد يكون من المفيد التمييز بين ثلاث مهام رئيسية: دمج الفصائل ة السابقة في جيش وطني؛ تحديد مصير قوات سوريا الديمقراطية والشمال الشرقي؛ وإصلاح الحكم، بما في ذلك الدستور.

الو اقع أن الفصائل المتحالفة مع النظام والمعارضة تنافست على الأراضي والموارد، الأمر الذي أدى إلى استنزاف فعاليتها العسكرية وتأجيج اقتصاد حرب استغلالي. وكان للعديد منها رعاة خارجيون. وسوف تكون كارثة بالنسبة لسوريا إذا انحدر نظام ما بعد الأسد إلى مشاحنات مماثلة. وسوف تخسر البلدان الإقليمية أيضا الكثير من تكرار حالة عدم الاستقرار في زمن الحرب. ولكن كلما مر الوقت، كلما تبددت النو ايا الحسنة التي تتمتع بها هيئة تحرير الشام الآن، وكلما انجذبت الجماعات المسلحة نحو ترسيخ نفسها خارج هياكل الدولة. وإلى جانب دمج قوات المعارضة السابقين، هناك أيضا مسألة ما الذي ينبغي فعله بما تبقى من الجيش السوري القديم، الذي ذاب الكثير منه وسط هجوم قوات المعارضة بدلا من الوقوف في موقف أخير للدفاع عن النظام.

والمهمة الثانية . إعادة ربط شمال شرق سوريا بالدولة المركزية . سوف تتطلب المزيد من الوقت للمفاوضات المنفصلة بين عدة أطراف. وتحكم قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد وإدارتها المستقلة سكانا متنوعين وتسيطر على معظم النفط والغاز في سوريا. وتهدف السلطات الجديدة في دمشق إلى استعادة سيطرة الدولة في جميع أنحاء الشمال الشرقي في الأشهر المقبلة. ولدى الولايات المتحدة مئات الجنود المتمركزين في المنطقة، كجزء من التحالف الذي يحاول القضاء على داعش، وتريد حماية قوات سوريا الديمقراطية، التي كانت لسنوات شريكها السوري الرئيسي. وفي الوقت نفسه، تظل قوات سوريا الديمقراطية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحزب العمال الكردستاني، الذي خاض تمردًا دام عقودًا في تركيا. ترعى أنقرة الفصائل المسلحة السورية التي تقاتل قوات سوريا الديمقراطية منذ عام 2018. كما قتلت العديد من كوادر قوات سوريا الديمقراطية، واعتبرتهم جزءًا من حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه (إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) على أنه منظمة إرهابية. في منتصف ديسمبر 2024، دفع هجوم مدعوم من تركيا قوات سوريا الديمقراطية إلى الخروج من منبج، وهي مدينة تقع في شمال شرق البلاد، مع انسحاب توسط فيه وسطاء أمريكيون. لقد نجح التدخل الأميركي في تجنب خطوة مماثلة في مدينة كوباني ذات الأغلبية الكردية، على الأقل في الوقت الراهن.

نهاية هذه الملحمة الفوضوية تلوح في الأفق، ولكن لا يزال هناك الكثير مما قد يحدث بصورة خاطئة. فقد انخرطت أنقرة في مبادرة سياسية لإنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني. والبداية ناشئة، ولكنها مهمة: فقد أبدى الجانبان استعدادهما لوضع القضايا الكبرى على الطاولة . بما في ذلك إنهاء تمرد حزب العمال الكردستاني وتوسيع حقوق الأكراد في تركيا. وفي سوريا المجاورة، تتمتع أنقرة بفرصة لتحقيق ما هددت في كثير من الأحيان بتحقيقه بالقوة من خلال المفاوضات: منع المسلحين الأكراد من استخدام الشمال الشرقي كقاعدة خلفية لشن هجمات على الأراضي التركية. وإذا تقدم الحوار إلى الأمام، فسوف ينفتح المجال أيضا أمام قوات سوريا الديمقراطية لإبرام اتفاق مع دمشق بشأن التكامل داخل الدولة السورية. ومع ذلك، فإن أي صدام بين تركيا وحلفائها، من جهة، وحزب العمال الكردستاني أو قوات سوريا الديمقراطية، من جهة أخرى، قد يعرقل المحادثات. وكذلك قد يحدث إذا اتخذت أطراف أخرى خطوات متهورة . مثل القرار الأميركي المفاجئ بسحب القوات من الشمال الشرقي أو محاولة دمشق الاستيلاء على أراض من قوات سوريا الديمقراطية. وسوف يحتاج كل المعنيين إلى التحلي بالصبر إذا كان الحوار ليسفر عن حل سلمي.

أما بالنسبة للمهمة الانتقالية الثالثة . إصلاح الحكم . فإن الوتيرة المدروسة سوف تكون حاسمة هنا أيضاً. وسوف يشكل بناء الثقة ضرورة أساسية لتمكين القيادة المؤقتة وغيرها من السوريين المؤثرين من معالجة القضايا المعقدة والمثيرة للانقسام. وقد أرجأ الشرع

بالفعل موعد مؤتمر الحوار الوطني، الذي كان مقرراً في البداية في أو ائل يناير/كانون الثاني؛ ومن الأفضل تأجيله أكثر من ذلك، من أجل توفير المزيد من الوقت للتحضيرات اللازمة لضمان المشاركة المتنوعة والهادفة. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أن لجان المتابعة المكلفة ببلورة الإصلاحات لابد وأن يكون لديها الوقت الكافي لضم السوريين المؤهلين من خلفيات متنوعة، فضلاً عن المساحة اللازمة لضمان الاستماع إلى كل وجهات نظرهم بشأن القضايا الثقافية والدينية الحساسة.

ومن المفيد أيضاً تنسيق هذه العملية بشكل أكثر مباشرة مع الأمم المتحدة. وبوسع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا أن يعمل مع دمشق للمساعدة في ضمان قدرة لجان المتابعة وتنوعها ودعمها من قِبَل أولئك الذين يتمتعون بالخبرة الفنية ذات الصلة. إن الأمم المتحدة قادرة على دعم السلطات في توضيح الإطار الانتقالي، من أجل تهدئة المخاوف بين السوريين والأجانب من أنهم يتصرفون بشكل تعسفي. ومن المهم أيضاً أن تعمل الأمم المتحدة كحلقة وصل بين السلطات الجديدة والدول الغربية والإقليمية التي تشير إلى أنها ستشترط تخفيف العقوبات، ومساعدات إعادة الإعمار، والوصول إلى المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، على الانتقال السياسي الشامل. والأمم المتحدة هي أفضل من يمكنه طمأنة هذه الدول بأن مثل هذا الانتقال يتقدم على مسار إيجابي، وهو ما من شأنه أن يمنحها الغطاء السياسي الذي تحتاجه لبدء مساعدة دمشق بجدية.

بين العدالة واليقظة

في حين يسود الود في العاصمة، فإن التوترات أعلى في المناطق الساحلية والوسطى في سوريا، حيث الجو انب الطائفية للانقسامات السياسية للحرب هي الأكثر قسوة. لقد كان نظام الأسد هو الذي ترك هذا الإرث إلى حد كبير، بسبب استخدامه للعقاب الجماعي طوال الحرب واعتماده على الجنود ووكلاء المخابرات والجماعات شبه العسكرية المستمدة بشكل غير متناسب من الأقلية العلوية في البلاد والمكملة بميليشيات شيعية أجنبية. أدى تحول المعارضة المسلحة إلى التشدد الإسلامي السني، وخاصة بين عامي 2012 و 2016، إلى تفاقم المشكلة، مما وفر مادة لإثارة الخوف الطائفي من قبل النظام. لكن المجتمعات التي ينظر إليها النظام على أنها مؤيدة للمعارضة تعرضت لأكثر أنواع الوحشية منهجية في الصراع، حيث قُدِّر عدد القتلى المدنيين بمئات الآلاف.

نتيجة لهذا، تتعالى المطالبات بين السوريين بمعاقبة مجرمي الحرب وسط القلق . وخاصة بين العلويين . من أن تدفع الجماعات التي استغلها النظام كوقود للمدافع ثمن الفظائع التي ارتكبها كبار المسؤولين الذين فروا من البلاد. والو اقع أن الاستقطاب الصارخ واضح بالفعل في المحادثات وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يصر البعض على الانتقام السريع والواسع النطاق، ويخشى آخرون أن تفسح دعوات العدالة الانتقالية المجال للعنف العشو ائي. وتعمل الحالات الموثقة من اليقظة الطائفية الصريحة والمعاملة المهينة على زيادة حدة هذه المخاوف وتوفير أرض خصبة لحملات التضليل التي تهدف إلى تصوير النظام السوري الجديد باعتباره تهديدا وجوديا للأقليات. فقد انخرطت الجماعات المسلحة والأفراد، وفقا لمعظم الرو ايات المنفصلة عن هيئة تحرير الشام، في عمليات قتل واختطاف ونهب متكررة، تستهدف أفراد الأقليات. وكثيرا ما كانت قوات هيئة تحرير الشام المرهقة عاجزة عن منع هذه الأعمال، مما يؤدي إلى خطر قيام السكان المحليين بأخذ الأمور بأيديهم.

إن التعامل مع هذه الضغوط المختلفة سيظل يشكل تحديا معقدا للسلطات الجديدة في البلاد، ولكن هناك خطوات فورية يمكنها اتخاذها للحد من التوترات. أولا، يمكنها تحديد نهج أكثر شفافية ومؤسسية للعدالة الانتقالية، بما في ذلك تحديد من يتم اعتقالهم، وعلى أي أساس، وفي أي محاكم سيتم محاكمة المتهمين. ثانيا، يمكنها التصرف بشكل أكثر حزما لوقف عنف الجماعات المسلحة ومعاقبة أي انتهاكات تحدث. إن دمج قوات المعارضة السابقين في القوات الموحدة وتوضيح أن الدولة وحدها هي المخولة بملاحقة المجرمين من

شأنه أن يساعد في هذا الجهد. ثالثا، يمكنها تعميق التواصل مع قادة المجتمع للحصول على إرشادات حول التهديدات أو الاحتياجات الخاصة بمناطق معينة، فضلا عن البدء في تنويع مجموعة التجنيد لقوات الأمن المحلية. رابعا، يمكنها توسيع نطاق العفو المعروض بالفعل على الجنود العاديين من خلال وضع عملية مصالحة للضباط الأكبر سنا من عهد الأسد الذين لم يتورطوا في جرائم فظيعة. خلال الحرب، أظهر قادة هيئة تحرير الشام أن لديهم موهبة في التوصل إلى تفاهمات مع الأعداء السابقين. إن القيام بنفس الشيء مع أعضاء محددين من جيش نظام الأسد من شأنه أن يخفف المخاوف ويساعد في الحد من خطر التمرد الناجم عن عناصر النظام السابق.

التصنيفات الإرهابية

نظرًا لارتباطها السابق بتنظيم القاعدة، فرضت الولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأوروبية عقوبات على هيئة تحرير الشام بموجب سلطات مكافحة الإرهاب المختلفة. وكان تصنيف واشنطن للمجموعة كمنظمة إرهابية أجنبية هو الأكثر أهمية من بين هذه التدابير. ولأن التصنيف يجرم تقديم "الدعم المادي" - وهو مصطلح فني واسع التعريف يمكن أن يغطي كل شيء من فنجان قهوة إلى نصيحة الخبراء - فإن وضع هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية يجعلها واضحة قانونيًا، مما يقيد بشدة قدرة الجهات الفاعلة الخارجية على العمل معها. والآن بعد أن أصبحت هيئة تحرير الشام القوة الدافعة للانتقال السياسي في سوريا، فإن هذا التصنيف وغيره من التصنيفات الإرهابية يهدد بإيذاء الجميع في البلاد من خلال ردع الاستثمار والمشاركة الخارجية التي تحتاج إليها سوريا بشدة.

لقد قامت هيئة تحرير الشام بالفعل بتصحيح العوامل الأساسية وراء التصنيفات، أولها كان فرض الولايات المتحدة في عام 2012، عندما كانت المجموعة تعمل تحت اسم جبهة النصرة. انفصلت عن داعش في عام 2013، ثم عن القاعدة في عام 2016، ثم قاتلت وفككت فروع كلتا المنظمتين في إدلب. ومع رحيل المتشددين أو طردهم، غيرت هيئة تحرير الشام أيضًا سلوكها في ساحة المعركة (على سبيل المثال، من خلال وقف القصف في المناطق المدنية) وفي الحكم (على سبيل المثال، من خلال حماية الأقليات في المناطق الخاضعة لسيطرتها وإعادة الممتلكات التي استولى عليها قوات المعارضة تدريجيًا أثناء الحرب). لا يعني أي مما سبق أن هيئة تحرير الشام أصبحت ليبرالية أو ديمقراطية. لكن يبدو أن المجموعة قطعت العلاقات وتوقفت عن الإجراءات التي تم تصنيفها بسببها كمجموعة إرهابية. هذا التاريخ مهم، لأنه يعني أن صناع السياسات الذين يفكرون في إزالة التسميات الإرهابية يمكنهم الحكم على سجل طويل الأمد، بالإضافة إلى الكلمات التصالحية الحالية لهيئة تحرير الشام.

يتفق صناع السياسات على أن العقوبات يجب أن تكون أداة لتشجيع تغيير السلوك، وليس الحكم مدى الحياة دون إفراج مشروط. في أوائل عام 2021، نشرت مجموعة الأزمات الدولية مقالاً يوضح طريقة لوضع هذا المنطق موضع التنفيذ: من خلال تحديد المعايير التي، طالما تم الوفاء بها، يمكن أن تؤدي إلى قيام الولايات المتحدة وغيرها بإزالة تصنيفات الإرهاب بشروط. هذه الأفكار، التي لم يتم تبنيها، أصبحت أكثر أهمية.

يمكن للولايات المتحدة أن تقود الطريق. يمكن لإدارة ترامب القادمة أن توضح ما قد يحتاجه هيئة تحرير الشام وقادتها لإلغاء تصنيفات الإرهاب الأمريكية ثم تقييم ما إذا كانت المجموعة قد امتثلت بسرعة. يجب أن تركز المعايير على النشاط الإرهابي، وترك المخاوف الأخرى (مثل السلوك الاستبدادي وشمولية الانتقال السياسي) جانبًا. من المؤكد أن الولايات المتحدة ستضع تأكيدًا كبيرًا على ما إذا كانت المجموعة تتجنب العنف ضد المدنيين والارتباطات بالجماعات الإرهابية الدولية، في حين تمنع استخدام الأراضي السورية في العمليات المسلحة العابرة للحدود الوطنية. إذا كانت المصادر المفتوحة دليلاً، فقد استوفت هيئة تحرير الشام بالفعل هذه المعايير إلى حد كبير.

إن العواصم الغربية لديها مصدران رئيسيان آخران للضغط على السلطات السورية الجديدة. العقوبات غير المتعلقة بالإرهاب والتي لا تزال تخنق اقتصاد البلاد، والاختيار بتقديم الدعم لإعادة إعمار سوريا. ولدفع السلطات الجديدة نحو الإصلاح مع تقليل الأضرار الاقتصادية غير المقصودة إلى أدنى حد، ينبغي للدول الغربية أن تميز بين هذين الر افعتين وتحدد مبادئ السياسة لكل منهما.

أولاً، ينبغي للولايات المتحدة والدول الأوروبية أن توفر تخفيفاً سريعاً للعقوبات المفروضة على نظام الأسد. ولا ينبغي أن يُطلب من المجتمع السوري أن يتحمل العو اقب الاقتصادية الهائلة لجر ائم النظام السابق، وينبغي لصناع السياسات أن يعملوا بأسرع ما يمكن لدعم هذا المبدأ. وفي الممارسة العملية، ونظراً للتعقيد الفني والسياسي للعقوبات، يمكن للحكومات أن تسعى إلى إلغائها على مراحل. والتدابير الفورية التي توفر تخفيفاً للعقوبات، مثل الترخيص العام لمدة ستة أشهر الذي يسمح بالمعاملات مع الحكومة السورية وقطاع الطاقة الذي أصدرته الولايات المتحدة في السادس من يناير/كانون الثاني، تشكل خطوة أولى إيجابية؛ إن إدارة ترامب يجب أن تقدم المزيد من الإغاثة الفورية من خلال إصدار تراخيص إضافية لمجالات مهمة أخرى، مثل الخدمات المصرفية، وتمديد الترخيص العام الحالي إلى أجل غير مسمى. وينبغي للدول الأوروبية أن تحذو حذوها. لكن مثل هذه التدابير الجزئية لا تقلل إلا بشكل طفيف من التداعيات الاقتصادية للعقوبات. ولتمكين حجم الاستثمار الذي تحتاجه سوريا، يجب على هذه الدول أن تعمل بثبات على إزالة العقوبات بالكامل بحلول نهاية عام 2025، وتحديد معايير واضحة وو اقعية لقادة سوريا الجدد لتلبية شروط التراجع. إن الإجراءات التي تتخذها السلطات السورية الجديدة لإثبات أنها تجنبت القمع العنيف، و اتخذت خطوات لحماية الحقوق المتساوية لجميع السوريين، ولا تدعم النشاط المزعزع للاستقرار في بلدان أخرى يمكن أن تكون في صميم المعايير التي وضعتها الحكومات الغربية. ومع رفع العقوبات، يمكنهم الحفاظ على نفوذهم من خلال توضيح استعدادهم لوقف العملية، أو فرض عقوبات جديدة، إذا تراجعت دمشق عن التزاماتها.

وثانيا، ينبغي للدول الغربية أن تستخدم مساعدات إعادة الإعمار لتشجيع الالتزام المستمر بالحكم الشامل و إفساح المجال للمجتمع المدني. وينبغي لها أن تبدأ في تقديم مثل هذا الدعم بمجرد تشكيل هيئات انتقالية أكثر شمولا. ولكن تقييم الشمول أمر صعب، وخاصة بالنسبة للبيروقراطيات الأجنبية، وسوف يصبح الأمر أكثر صعوبة بمجرد أن تتجاوز سوريا المعالم الواضحة للفترة الانتقالية. وسوف يأتي أفضل المدافعين عن الشمول وأكثرهم دراية من المجتمع المدني النابض بالحياة الذي طوره السوريون داخل وخارج البلاد، وينبغي للغرب أن يربط الدعم المستقبلي للمؤسسات الحاكمة بما إذا كانت السلطات تؤيد حريات التعبير وتكوين الجمعيات اللازمة للمجتمع المدني لأداء هذه الوظيفة. إن الناشطين السوريين منخرطون بعمق في قضايا رئيسية تتعلق بالحكم، وقد دفعوا بالفعل بفعالية عندما أخطأت هيئة تحرير الشام. على سبيل المثال، دفعت صرخاتهم بشأن التغييرات المقترحة على مناهج التعليم الإسلامي إلى توضيحات سريعة من وزارة التعليم المؤقتة واعتراف خاص من قبل قادة هيئة تحرير الشام بأن هناك حاجة إلى تغييرات كبيرة في الموظفين لتجنب المزيد من الحوادث. باختصار، لا ينبغي للحكومات الغربية أن تتدخل في المناقشات بين السوريين، ولكن ينبغي لها أن تستخدم نفوذها المالي لمساعدة المجتمع المدني على لعب دور حيوي في بناء سوريا التي توفر لجميع شعبها الحقوق والفرص والحماية التي عاشوا بدونها لفترة طويلة.

(ترجمة مركز الشرق العدبي)

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية

أميركا تشارك معلومات سرية مع الحكومة السورية الجديدة

واشنطن بوست

(اللغة الانجليزية) 24 كانون الثاني 2024

نص المادة: قالت صحيفة واشنطن بوست إن الولايات المتحدة شاركت معلومات استخباراتية سرية مع الحكومة السورية الجديدة، التي يديرها قادة جماعة مسلحة ظلت واشنطن لفترة طويلة تعتبرها منظمة إرهابية، مما يعكس قلق الولايات المتحدة المتزايد من شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوما جديدا.

وأوضحت الصحيفة -في تقرير بقلم إلين ناكاشيما وميسي رايان- أن المخابرات الأميركية ساعدت في إحباط محاولة التنظيم مهاجمة مزار السيدة زينب خارج دمشق في وقت سابق من هذا الشهر، وفقا لعدة مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين مطلعين على التبادلات.

وقال المسؤولون إن تبادل المعلومات الاستخباراتية -عبر قناة خلفية- مع هيئة تحرير الشام التي أطاحت بنظام الرئيس بشار الأسد، مدفوع بمصلحة متبادلة في منع تنظيم الدولة من العودة، ولا يعكس احتضانا كاملا للهيئة التي لا تزال مصنفة منظمة إرهابية.

هذه ليست معركتنا

وذكرت الصحيفة أن إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن بدأت في التعامل بحذر مع هيئة تحرير الشام وزعيمها أحمد الشرع في الأيام الفوضوية التي أعقبت سقوط الأسد، مشيرة إلى أن السياسة التي سيتبعها الرئيس الجديد دونالد ترامب في سوريا لم تتضح بعد، علما أنه قال أيام الإطاحة بالأسد "هذه ليست معركتنا."

وقال المسؤولون إن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع هيئة تحرير الشام، الذي لم يتم الإبلاغ عنه سابقا، حدث في لقاءات مباشرة بين مسؤولي الاستخبارات الأميركية وممثلي هيئة تحرير الشام، وليس عبر أطراف ثالثة، وقال المسؤول السابق إن الأمر بدأ بعد أسبوعين تقريبا من وصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في 8 ديسمبر/كانون الأول.

وقال المسؤول السابق "نحن نشارك المعلومات الاستخباراتية مع الروس، ونشاركها مع الإيرانيين عندما تكون لدينا تهديدات معينة، لذا كان ذلك نتيجة للجهود المبذولة لتطوير وتنمية العلاقة مع هيئة تحرير الشام، ولم يكن استثنائيا بهذا المعنى"، ولكنه يقع بموجب سياسة طويلة الأمد تُعرف باسم "واجب التحذير"، تلزم وكالات التجسس الأميركية بتنبيه الضحايا المقصودين، سواء الأميركيين أو الأجانب، إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى تعريض المصادر للخطر.

القرار النهائي لترامب

وفي العام الماضي -كما تقول الصحيفة- حذرت الولايات المتحدة روسيا من هجوم مخطط له على قاعة حفلات شهيرة في ضواحي موسكو، كما نبهت إيران إلى مؤامرة من قِبَل تنظيم الدولة لتفجير قنابل في حفل إحياء الذكرى الرابعة لاغتيال الجنرال قاسم سليماني، وفي كلتا الحالتين تم تجاهل التحذيرات، مما أسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

وصنفت الولايات المتحدة هيئة تحرير الشام جماعة إرهابية في عام 2018، وفي الأيام الأخيرة من إدارة بايدن، قرر المسؤولون الحفاظ على هذا التصنيف، مع تخفيف العقوبات الأميركية على سوريا، للسماح للمنظمات الإنسانية بالعمل في البلاد والسماح بمبيعات الطاقة، وترك القرار النهائي بشأن التعامل الأميركي المستقبلي مع حكام سوريا الجدد لإدارة ترامب.

وذكرت واشنطن بوست أن حوالي ألفي جندي أميركي لا يزالون في شرق سوريا، يتعاونون مع القوات الكردية السورية في مهمة تهدف -حسب المسؤولين الأميركيين- لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية والحد من النفوذ الإيراني في سوريا، ولكن مستقبل هذا الوجود أصبح موضع شك، لأن هيئة تحرير الشام أعربت عن رغبتها في رؤية جميع القوات الأجنبية تغادر.

(ترجمة الجزيرة)

المصدر: واشنطن بوست

هل ستخفف أوروبا عقوباتها على سوريا وما هي الشروط؟

واشنطن بوست

ايلان فر انكس ، بيترزريوس

(اللغة الانجليزية) 24 كانون الثاني 2024

نص المقال:

قالت صحيفة "واشنطن بوست" إن الاتحاد الأوروبي يتحرك نحو تخفيف العقوبات التي فرضت على النظام السوري السابق، فيما ينظر إليه بأنه تحول كبير في السياسة الأوروبية من سوريا.

وأشارت الصحيفة في تقرير ترجمته "عربي21"، إلى أن الدول الأوروبية عازمة للمو افقة على تخفيف العقوبات على سوريا كوسيلة لدعم التحول السياسي في البلاد والتأثير على قادتها الجدد وتقليص نفوذ روسيا في المنطقة، بحسب خمسة دبلوماسيين أوروبيين ووثيقتين داخليتين اطلعت عليهما صحيفة "واشنطن بوست."

وقال الدبلوماسيون الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم، إنه من المتوقع التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن رفع العقوبات - تدريجيا، طالما أثبتت السلطات الجديدة بأنها تحترم حقوق المرأة وتشملها والأقليات العرقية والدينية في حكم البلاد، وهو ما سيتم تقريره عندما يجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأسبوع المقبل في بروكسل.

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي, كايا كالاس، في تعليقات لصحيفة "واشنطن بوست" حول الجهود المبذولة للحصول على موافقة الدول الأعضاء السبعة والعشرين في الكتلة: "يجب أن يكون النهج خطوة بخطوة، بمعنى أن تخفيف العقوبات مرتبط بالتطورات الإيجابية" و"إذا رأينا أن العكس يحدث، فيجب أن يكون الاتحاد الأوروبي مستعدا للتراجع، هذا هو نفوذنا."

وسيكون تخفيف العقوبات بمثابة تحول كبير في السياسة من سوريا، وسيقدم دفعة للاقتصاد السوري المتضرر مع سعي البلاد إلى إعادة البناء بعد أكثر من 13 عاما من الحرب. ومن الممكن أيضا أن يعزز هذا القرار الشرعية الدولية للحكام الجدد في سوريا، بقيادة هيئة تحرير الشام، المجموعة التي قادت الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد الشهر الماضي، حسب التقرير.

ووفقا لإحدى الوثيقتين فإن شطب هيئة تحرير الشام التي كانت تابعة مرة للقاعدة، من قائمة المنظمات الإرهابية سيناقش في مرحلة متأخرة مع الحلفاء وبناء على خريطة طريق مقترحة نوقشت في جلسات مغلقة.

وسوف يعتمد هذا القرار على "تقييمنا المشترك" لهيئة تحرير الشام وزعيمها أحمد الشرع، المعروف سابقا باسمه الحركي أبو محمد الجولاني، وعلى "التطور على الأرض في سوريا"، حسبما ورد في الوثيقة.

وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد قطعا العلاقات الدبلوماسية مع دمشق في عام 2011 بعد حملة الأسد الوحشية ضد المحتجين السلميين على حكمه خلال انتفاضات الربيع العربي.

وأدت العقوبات الغربية التي فرضت بعد ذلك إلى خنق صناعة النفط السورية وتقييد التجارة والاستثمار وتجميد أصول البنك المركزي السوري في الخارج. إلا أنه ومنذ سقوط الأسد، كانت هناك خطوات مبدئية لإعادة العلاقات مع النظام الجديد، وزيارات إلى دمشق من قبل وزيري الخارجية الفرنسي والألمانية وإعلان الولايات المتحدة عن تخفيف محدود للعقوبات الأمريكية ومتعلقة بتسليم المساعدات الإنسانية.

وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصا عاما لمدة ستة أشهر يسمح بمجموعة من المعاملات مع دمشق ويمنح المنظمات الإنسانية رخصة لتقديم خدمات مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. كما يسمح بإجراء معاملات معينة مع الحكومة السورية دون خوف من العقوبات، مثل مبيعات الطاقة.

وتقول الصحيفة، إن المقترح الأوروبي يمكن أن يذهب أبعد من الخطوات الأمريكية، وتخفيف العقوبات على الطاقة والكهرباء والنقل وبعض المعاملات المصرفية. أما القيود المفروضة على تصدير الأسلحة والعقوبات المفروضة على الأشخاص المرتبطين بنظام الأسد فستظل قائمة.

وترى مجموعة أوراسيا أن "تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا يمكن أن يسهم في فتح المجال أمام مليارات الدولارات من المساعدات والاستثمارات"، لإعادة الإعمار التي تقدر تكلفتها بما لا يقل عن 250 مليار دولار.

وتقول الصحيفة إن الخطة الأوروبية قيد المناقشة طرحتها في الأصل كل من ألمانيا وفرنسا وهولندا، وإسبانيا، وفنلندا، والدنمارك.

وقال دبلوماسي من الاتحاد الأوروبي، إن هناك الآن بين الكتلة "اتفاقا واسعا على ماذا؟ وبعض الاختلاف حول كيفية عمل ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالسرعة والطموح". وتحتاج الخطة إلى مناقشة جدول زمني ومعايير المراقبة وآلية إعادة فرض العقوبات المحتملة إذا لم تم خرق شروط الاتحاد الأوروبي.

وأضاف الدبلوماسي أن الهدف "هو الاحتفاظ بالنفوذ على السلطات السورية حتى لا تتراجع في المستقبل عن الديمقراطية والشمولية وحقوق الأقليات والمرأة."

وتعلق الصحيفة أن الكثير من السوريين يشعرون بالاستياء من استمرار العقوبات التي ساهمت في إضعاف نظام الرعاية الصحية والقطاعات الأخرى. وبينما تتقرب "هيئة تحرير الشام" إلى القوى الغربية، قالت إنها ستحمي جميع المجتمعات السورية، وقالت في الوقت نفسه إن استمرار العقوبات يشكل عقبة أمام التعافي.

وقال وزير الخارجية السوري الجديد أسعد حسن الشيباني هذا الأسبوع في منتدى دافوس إن العقوبات "موروثة" من أيام نظام الأسد وهي تعمل الآن "ضد الشعب السوري". وقال إن "رفعها هي مفتاح استقرار سوريا."

وتحدد وثيقة خريطة الطريق عدة أسباب تجعل من تخفيف العقوبات في مصلحة أوروبا. ومن بين هذه الأسباب أن الاتحاد الأوروبي لديه فرصة لمواجهة نفوذ الجهات الفاعلة الأخرى، أي روسيا، الداعم الرئيسي للأسد والتي تعرضت طموحاتها بالمنطقة لضربة قوية الآن.وفي حين سحب الكرملين بعض الأصول العسكرية في سوريا، سعت روسيا إلى التفاوض للاحتفاظ بقواعدها هناك، مع أن مستقبلها غير واضح.

وقال الشرع لقناة "العربية" في أواخر الشهر الماضي إن سوريا لا تزال لديها مصلحة في التعاون مع "ثاني أقوى دولة في العالم". وقالت كالاس إن خسارة روسيا لقواعدها في سوريا "من شأنه أن يقلل من قدرة الكرملين على إحداث الفوضى في المنطقة."

وهناك سبب آخر لتخفيف العقوبات ورد في الوثيقتين وهو أن التعافي وإعادة الإعمار من شأنهما أن يشجعا ملايين من اللاجئين السوريين الذين بحثوا عن اللجوء في أوروبا للعودة. وتوقفت العديد من الدول الأوروبية عن معالجة طلبات اللجوء بعد سقوط الأسد وهي الآن تراقب لترى كيف ستتطور الأمور.

وفي حين أن تخفيف العقوبات من شأنه أن يساعد السوريين، فإن "أحد الأهداف الواضحة هو استقرار سوريا حتى يتسنى البدء في إعادة بعض الناس"، كما يقول حايد حايد، وهو كاتب سوري وزميل في تشاتام هاوس. و"يمكنهم القول إن الوضع هناك آمن وأن الوضع تحسن."

وبالإضافة إلى العقوبات، فإن الوثيقة الثانية، التي أعدتها الذراع السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي، تحدد الخطوات الرامية إلى تعزيز المساعدات الإنسانية والنظر في السماح للاجئين السوريين الذين يعيشون في أوروبا بالسفر ذهابا و إيابا خلال مرحلة انتقالية . أطلق عليها "زيارات الذهاب والمشاهدة."

وتعلق الصحيفة أن الحرب دمرت العملة السورية وتركت معظم بنيتها التحتية في حالة دمار، ووضعت ما يقرب من 90% من السكان على حافة الفقر.

وقال حايد إن تخفيف العقوبات "سيكون له تأثير مباشر على حياة السوريين وبخاصة عندما يتعلق الأمر بإرسال أو تلقي الأموال عبر النظام المصرفي الرسمي". و"لم يكن هذا خيارا لسنوات عديدة، كما أنه سيؤثر على قدرة العديد من المنظمات على العمل هناك". وقال إن "الإشارات الجيدة من الاتحاد الأوروبي" يمكن أن تحفز الاستثمار أيضا. إلا أن التعافي الاقتصادي سوف يعتمد على المدى الطويل عل رفع العقوبات الولايات المتحدة."

وقال مسؤول أمريكي مطلع، بحسب التقرير، إن سياسة عقوبات منسقة تجاه سوريا تمت مناقشتها بين إدارة بايدن والحكومات الأوروبية، ولكن ليس مع إدارة ترامب، التي لا تزال منشغلة في تعيين الأشخاص بوزارة الخزانة.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: واشنطن بوست

أيام سقوط الأسد (وجهات نظر قوات الدفاع المحلية)

منتدى الشرق الأوسط

ايمن جواد التميمي

(اللغة الانجليزية) 22 كانون الثاني 2025

نص المقال:

في حين كان من السهل متابعة التطورات العسكرية على الأرض في الوقت الحقيقي عبروسائل التواصل الاجتماعي مع انهيارنظام الأسد، سيظل المؤرخون بحاجة إلى كتابة رو ايات عما كان يحدث وراء التقارير حول سقوط مناطق مختلفة في أيدي قوات المعارضة. ومن المأمول أن يتضمن إجراء البحث عن هذه الرو ايات استعادة وثائق داخلية مهمة ومقابلات مع أفراد قاتلوا على الجانبين.

في هذا المقال، أقدم مقابلة متعمقة أجريت في 20 يناير مع فرد من قرية كفريا الشيعية في إدلب (التي لم يعد سكانها الأصليون بعد) وخدم في شبكة "قوات الدفاع المحلية" المدعومة من إيران وحزب الله حتى النهاية. بعد الانهيار النهائي للنظام، فر من سوريا إلى لبنان. في هذه المقابلة، يشرح دوروحدته في القتال النهائي، ومشاعره الأوسع حول ما حدث وكيف ينظر إلى أدواارروسيا و إيران وحزب الله في سوريا.

ومن المثيرللاهتمام أن الشخص الذي أجريت معه المقابلة يواصل الدفاع عن الرئيس المخلوع بشار الأسد - وهو منظور أرغب في سماعه من أشخاص داخل سوريا أو ممن غادروا بعد الانهيار النهائي للنظام، في حين أنني لا أهتم على الإطلاق بسماع آراء مؤيدي الأسد الذين ليسوا سوريين أو أولئك الذين يعيشون بعيدًا في راحة في المنفى.

س: أولاً هل تستطيع أن تصف لي أيامك الأخيرة في سوريا؟ هل كنت على الجبهات؟ كيف كانت مشاعرك؟

ج: أخي سأخبرك بما حدث بالتفصيل. لم أكن في معركة حلب لأنني كنت في إجازة. ما إن بدأ الهجوم على حلب حتى خرج أصدقائي ورفاقي في النظام الذي كنت فيه، وعندما وصلوا انتشروا على الحواجز لدعم إخوانا في نبل والزهراء. قام الرجال بعمل ممتاز، ولم يستطع الثوار أن يتقدموا ولو بوصة واحدة في المنطقة التي كانوا فيها. لكن للأسف لم تكن هناك مقاومة في بقية المناطق، وعلمت لاحقاً السبب: خيانة من قبل الضباط الكبار!

كنت على تواصل مع أغلب الإخوة الذين كانوا على الجبهة، وكانت معنوياتهم عالية جداً. وكما أخبرتك فإن عدم الصمود في بقية المواقع التي كان الجيش متواجداً فيها كان له أثر كبير على جبهتهم، وكان الحل الوحيد هو الانسحاب حتى لا يحاصروا. وبالفعل جاء أمر الانسحاب وإخلاء قريتي نبل والزهراء كالصاعقة على كل الإخوة عامة وعلى أهالي القريتين خاصة. وبالفعل تم الانسحاب باتجاه منطقة السفيرة، وبقدر ما كنا لجان شعبية أو قوات دفاع محلية لم نستطع السيطرة على هذا الوضع، أي توزيع قوات الجيش وإعادة انتشارها وتشكيل خطوط دفاعية أساسية وثانوية، وهذا الوضع يحتاج إلى أشخاص مسؤولين في الدولة.

انسحبنا إلى حماة لتنظيم خطوط دفاعية في حماة خوفاً من سقوط حماة، وبالفعل بدأنا بإعادة التمركز والانتشار، وكانت مهمتنا في قرية خطاب، وإذا كنت تتذكر فإن قرية خطاب بقيت صامدة لأكثر من ثلاثة أيام حيث لم يستطع المسلحون السيطرة عليها، ولكن الخلايا النائمة التي كانت في مناطق التسوية مثل تلبيسة والرستن كان لها تأثير كبير علينا، وقطعت خطوط التعزيز لدينا، وأجبرتنا على الاعتماد على طريق حمص-سلمية-حماة، وكان هذا الطريق طويلاً، بينما كنا نستطيع الوصول إلى حماة خلال ربع ساعة عبر طريق الرستن وتلبيسة. وفي يومنا الأخير في قرية خطاب نشأت بيننا خيانة ارتكبها عناصر من الجيش. كنا منتشرين على الحواجز، ومن قلب المنطقة التي كنا فيها انشقّت ثلاث دبابات مع طواقمها، وكان هناك اتفاق مع الثوار بأن يبدأ هجوم الثوار من الأمام لحظة انشقاق الدبابات. وبدأت الدبابات المنشقة بإطلاق النار على أفرادنا وناقلاتنا ومركباتنا من الخلف. وبدأ الانغماسيون والأفراد بالهجوم من الأمام، ودارت معركة شرسة للغاية في هذه اللحظات. انسحب الجيش وبقينا وحدنا في الميدان. وبسبب كثرة العدو وفقدان السيطرة، اضطررنا إلى الانسحاب إلى منطقة البيطرة. أدى نقص التعزيزات والمقاومة من قبل الجيش إلى إحداث ثغرة كبيرة، ولم نكن نحن ورجالنا ننام في الليل، وكان وضعنا صعبًا. أصيب الرجال بالإرهاق، وانسحبنا إلى مدينة حماة.

في اليوم التالي الساعة السادسة صباحاً انطلقنا إلى قرية الشيحه، فوجدنا في القرية قوة من الجيش تقطع الطريق بين الشيحه ومنطقة البيطاره، فتوجهنا إليهم وجلسنا في مكانهم، فجاء ضابط وأخذ هذه القوة منهم لاستخدامها في تعزيز الموقع الواقع على يميننا، وكان هذا الموقع تلة الشيحه، وعندما وصلنا إلى قرية الشيحه كانت المعلومات أن المواقع على يميننا أصبحت تحت سيطرتنا وكذلك على يسارنا، بينما العدو يقع أمامنا، فنشرنا قواتنا وأسلحتنا. حوالي الساعة التاسعة والنصف فوجئنا بانسحاب القوات المتواجدة في تلة الشيحه باتجاه مدينة حماه وبعد انسحاب قوات الجيش بحوالي ربع ساعة بدأ التطهير للنقاط التي تمركزنا فيها بالمدفعية والهاون والطائرات المسيرة بهدف التقدم واتخاذ مواقع في تلة الشيحه التي تبعد عنا 500 متر وكنا نراقبهم ونرسل لهم إحداثياتهم حتى يتم ضربهم بالمدفعية ولكن لم يكن هناك تعاون معنا واشتبكنا مع المسلحين بالسلاح المتوفر لدينا وبينما كنا في وسط الاشتباكات جاءت التعليمات والأوامر لنا بالانسحاب لأن أحدا غيرنا لم يستمر في القتال وانسحبنا إلى مدينة حماه وكان هناك قوات تحرير فلسطين ولكن للأسف لم تكن هناك أوامر بالقتال والمقاومة

انسحبنا من حماه إلى حمص عبر طريق السلميه وفي اليوم التالي جئنا لنراجع نقاط انتشار اللجان الشعبيه في القرى الشيعيه حيث كانت هذه المناطق اقرب الى اتجاه حماه فقمنا بالانتشار ونشر الاخوة على جهات المختاريه وكفر عبد والمشرفه ودارة عزه وقال لنا قادتنا لا يجوز ان تسقط حمص حتى لو استشهد كل الرجال لا يجوز ان تسقط حمص ورغم كل هذا الخذلان وكل التعب الذي واجهناه رفع الرجال والاخوة معنويات بعضهم البعض وذهبنا الى الجبهات ولكن لم يكن لدينا عون او مساعده لتشكيل خطوط دفاعيه قويه يصعب اختراقها ناهيك عن ان المعنويات انهارت وعند هذه النقطه اشهد بالله ان قوات الدفاع المحليه كانت الوحيده التي تقاتل اما بقية الوحدات العسكريه المتبقيه لم تطلق رصاصه واحده

معلوماتنا وجغرافية المنطقة كانت تقول لنا أن الطريق الأسهل والأسرع للوصول إلى حمص هو طريق تلبيسة والرستن ودارة عزة، وفعلاً بدأ التطهير والقصف على هذا المحور وحاولوا التقدم منه ولكن الحمد لله بسبب الضربات التي وجهناها لهم لم يستطيعوا التقدم، فحولوا اتجاههم إلى الجهة الشرقية باتجاه السعن وسلمية حماة، وتمكنوا من التقدم من هذا المحور، و أثر تقدمهم على جهة السعن علينا لأننا كنا محاصرين، و أنا أتحدث هنا عن أحداث السابع من كانون الأول وقت صلاة المغرب، ومع ذلك واصلنا الصمود والثبات، بينما اشتد القصف والتطهير على جهتنا، وبقينا في المختارة وكفر عبد حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً، وبعدها فقدنا السيطرة واضطررنا إلى الانسحاب من كل حمص.

"يجب أن نلاحظ أنه في كل منطقة كان يسقط في صفوفنا شهداء وجرحى. يا أخي ما كان يزعجك ويربكك هو أننا نملك السلاح والعتاد والذخيرة ولكن لم تكن هناك تعليمات بالقتال. الأوامر التي كانت تصدر للجيش كانت بالانسحاب. سوريا لم تسقط بل تم تسليمها بالاتفاقيات والسياسات القذرة.

وعندما خرجنا من حمص جاءت الأوامر لنا بالذهاب إلى طرطوس، وخلال هذه الفترة كان أهلنا و أقاربنا في السيدة زينب على اتصال بنا وأخبرونا أن الخلايا النائمة في المنطقة بدأت تنشط وتتحرك. فاتصلنا بقيادتنا وسألناهم ما العمل الذي لدينا في طرطوس وأهلنا في الشام ويجب علينا حمايتهم، فأجابونا أن طريق الشام خطير وربما قطعه ثوار القلمون. فأجبناهم بأننا سنذهب إلى دمشق، وإذا استشهدنا في الطريق فسيكون ذلك من أجل حماية أهلنا في السيدة زينب، وبالفعل غيرنا طريقنا و اتجهنا نحو الشام.

لم نكن نعلم أنه عندما سقطت حمص سقطت دمشق أيضاً، كنا نظن أن النظام ما زال قائماً في دمشق، والحمد لله وصلنا دمشق دون أي مشاكل، لكن الطرق كانت مليئة بالدبابات المنسحبة من النقاط والمواقع العسكرية في ريف دمشق باتجاه دمشق، ناهيك عن الجنود العائدين سيراً على الأقدام من حمص إلى دمشق، بالإضافة إلى الآليات العسكرية المسروقة والمحترقة. وعندما وصلنا دمشق اتصل بنا أصدقاؤنا في السيدة زينب، وقالوا إنه تم الاتفاق على تسليم كل الأسلحة وعدم عرقلة أحد وتجنب المشاكل، من أجل تجنب الطائفية وحماية المنطقة من المعارك. وعندما وصلنا إلى السيدة زينب تم تسليم الأسلحة الثقيلة إلى ممثل زعيم الطائفة، بينما بقيت أسلحتنا الفردية معنا. حدث هذا في الساعة الثالثة والنصف من فجر يوم 8 كانون الأول، كانت شوارع السيدة زينب مليئة بالناس، بعضهم هارب، وبعضهم خائف، ولا أحد يعرف ماذا يفعل. في هذا الوقت لم أستطع النوم. سيدي، تجدر الإشارة إلى أنني أمضيت أكثر من أسبوع دون أن أنام أكثر من ساعتين في اليوم. كنا نبقى مستيقظين حتى الساعة الثامنة. نمت واستيقظت في الساعة 11:30 لصلاة الظهر. استيقظت وصليت وتحدثت مع عائلتي وإخوتي، وقررت الذهاب إلى لبنان، حتى تهدأ الأوضاع ونعرف إلى أين تتجه البلاد. وبالفعل غادرت أنا وأخي الذي كان متطوعاً في الأمن العسكري وبعض الأصدقاء. وفي اليوم التالي طلبت من عائلتي الخروج. خرجوا وجئنا واستقرنا هنا.

أما مشاعري يا أخي فهي كلها شعوربالقهر: قهر الشهداء، قهر التعب والعذاب والبرد والحر. عندما غادرت كانت إسرائيل تقصف مطار المزة، ودباباتنا في الشوارع، وأسلحتنا تحترق، ومؤسساتنا تُنهب. كل هذا التراكم، بالإضافة إلى الأبرياء الذين لم يتمكنوا من المغادرة. حتى الآن أنا أدافع عن الرئيس الأسد. أدافع عنه لأنه شخص عربي نبيل، آمن بالقضية الفلسطينية وحركات المقاومة. أعرف أن لدينا فاسدين ومجرمين في البلد، وأجد خطأ في الأسد: لماذا تركهم؟ لكن في زمن الأسد لم يكن هناك هذا الخوف. في زمن الأسد، كما تعلم، كانت هناك دولة وأعطتك حقك، ليس كما هو الحال الآن، حيث الناس في حالة من التوتر، إلى جانب مشاريع التقسيم التي يتم التخطيط لها، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي الجديد. تجد ناس فرحانين بالتخلص من الأسد ولكن ليس لديهم مشكلة في وصول إسرائيل إلى دمشق وليس لديهم مشكلة في استيلاء تركيا على شمال الساحل وليس لديهم مشكلة في استيلاء أمريكا على شرق الفرات، مشكلتهم كانت مع شخص الأسد لأنه صاحب موقف ولم يطبع مع إسرائيل ولم يقايض مع تركيا ولم يقبل العروض الأمريكية.

س: أخي هل يمكنك توضيح ما هو الفوج الذي كنت فيه؟

ج: فوجنا كان فوج هجومي، مشاة طبعاً، ومهماتنا كانت حيث كانت المعارك، لكن مهمتنا الأساسية كانت الدفاع عن دمشق في حال وقوع أي حادث، وقبل حلب كنا في منطقة إثريا نطارد فلول داعش في البادية.

س: ما هي القوات الرئيسية المسؤولة عن الدفاع عن خطوط حلب؟

ج: ليس لدي معلومات دقيقة.

س: قيل أيضاً أن الفرقة 30 من الحرس الجمهوري كانت مسؤولة عن هذه الجبهة، وكان فيها فساد، هل هذا صحيح؟

ج: أيضاً ليس لدي معلومات، لكن ما أنا متأكد منه أن المستشارين الإيرانيين واللبنانيين وبعض الضباط السوريين المسؤولين عن الوضع العسكري تمت تصفيتهم من قبل بعض الضباط الخونة الذين اشترتهم تركيا.

س: هناك الكثير من الحديث عن نقل العديد من أفراد قوات الدفاع المحلي إلى الجيش النظامي ابتداءً من عام 2020.

ج: صحيح.

س: و أيضاً عن تقليص عدد المستشارين من الحرس الثوري وحزب الله خلال الأيام الأخيرة.

ج: بسبب خيانة الروس، وإعطاء معلومات للإسرائيليين حتى يتم اغتيالهم واستهدافهم.

س: لماذا تم نقل العناصر إلى الجيش النظامي؟ برأيك هل كانت هذه الخطوة خطأً كبيراً؟

ج: تم نقلهم من أجل إرضاء السعوديين والإماراتيين الذين وعدوا الحكومة بالمساعدات والدعم، إذا تم تقليص عدد القوات الأجنبية على الأراضي السورية. وهذا كان الخطأ الأكبر، والمسمار الأول في نعش حكومة الأسد.

س: أليست الحكومة هي التي طلبت نقل العناصر بسبب قوانين الخدمة العسكرية الإلزامية؟

ج: هذا كلام فارغ.

س: هذا ما سمعته: أن الأصدقاء أفضل بكثير من ضباط الجيش النظامي، لذلك يلتحق الكثير من الشباب بأفواجهم بدلاً من الجيش النظامي.

ج: هذا النوع من الحديث كان موجودًا قبل عام 2018.

س: وفي النهاية طالبت الحكومة بنقل الأفراد المطلوبين للخدمة، ووافق الحرس والحزب على ذلك.

ج: كنت مطلوبًا للخدمة الإلزامية، لكن باب التسوية فتح لنا في عام 2018، حيث ندخل في رتبة الجيش ولكن خدمتنا ستكون مع الأصدقاء.

س: نعم أتذكر هذا الاتفاق في عام 2017. لكن الاتفاق انتهى بعد عام 2020، وطالب الجيش النظامي بنقل جميع الأفراد المطلوبين.

ج: تم تعليق الاتفاق، صحيح. في عام 2021 طلبت الحكومة تقليص عدد أفراد القوات المساعدة، وكان السبب والذريعة وجود فساد بيننا، وهناك شباب لا يؤدون الخدمة العسكرية بشكل منتظم.

س: بر أيك ما هي طبيعة مشروع قوات الدفاع المحلية؟ على سبيل المثال قال البعض إن الهدف كان إنشاء "جيش مواز" مثل حزب الله، بينما يقول آخرون إن الهدف كان فقط إنشاء قوات رديفة بسبب المشاكل في الجيش النظامي. ما رأيك؟

ج: القوات الرديفة هي مثل قوات الباسيج في إيران ومثل الحشد الشعبي في العراق. إنها قوة من المجتمع لديها تدريب عسكري خاص بها ووحداتها، ولها مهام قتالية إلى جانب قوات الجيش.

س: لكن بالتنسيق مع الجيش النظامي، أليس كذلك؟

ج: نعم، وتحت قيادة الجيش.

س: يقول البعض إن حزب الله والإير انيين ضغطوا على الأسد لفتح جبهة الجولان، لكن الأسد رفض ذلك، وبالتالي كانت هناك توترات بين الجانبين. هل هذا صحيح أم مجرد شائعات؟

ج: هذه مجرد شائعات. ما أعرفه هو أن إيران لم ترغب في فتح أي جبهة دعم، وحتى طوفان الأقصى حدث دون تنسيق مع الجبهة. أرادت إيران الحصول على الأسلحة النووية أولاً.

س: حسنا لنرجع لعام 2011، البعض يقول إن الأسد كان يجب أن يستقيل وقتها حتى لا تجر البلاد إلى الحرب، ويقولون أيضاً إن المشكلة الأساسية كانت وجود نظام قمعي بأجهزة أمنية قمعية. ما رأيك في هذا؟

ج: في بداية عام 2011 كانت الملاحقات هي الحرية والإصلاحات، وعندما و افقت الحكومة والرئيس على مطالب الشعب ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام وتغيير النظام، وهنا كان رد الرئيس أن هناك انتخابات، خاصة وأن ليس كل الشعب يريد إسقاط الأسد، ولكن عندما اتضحت الأمورو اتضحت نو ايا هؤلاء الناس لم يكن أمام الأسد خيارسوى المقاومة والدفاع عن البلاد. الأجهزة الأمنية هي أساس أي دولة، هل لا يوجد أجهزة استخبارات في أمريكا؟ هل لا يوجد أجهزة أمنية في فرنسا؟

س: خلال فترة الحرب كيف تقيم دور الروس؟ هل كان لهم دور إيجابي أم سيء بكل ما تحمله الكلمة من معنى؟

ج: كان الأمر سيئاً جداً، وكأنهم يريدون استمرار الحرب. عندما اقتربنا من تحرير درعا، تدخلوا لتنفيذ تسوية مع قوات أحمد العودة، سمحت لهم التسوية بالاحتفاظ بأسلحتهم، وكانوا بمثابة قنبلة موقوتة. وكذلك كان الوضع في الغوطة الشرقية والقلمون. في عام 2016، عندما بدأت معركة تحرير ريف حلب الجنوبي، وكانوا يسعون للوصول إلى قرى كفريا والفوعة المحاصرة، وعندما وصلت القوات العر اقية إلى تل العيس والإكرادة وبانيس، توصل الروس أيضاً إلى اتفاق مع الأتراك بشأن منطقة غصن الزيتون. كانت مهمة القوات الروسية سرقة موارد سوريا من الفوسفات والنفط. وفي كل أزماتنا النفطية لم نجد لنا دعماً ومساعدة إلا من إيران، رغم أنهم كانوا يتعرضون للتهديد. ومع ذلك، لم يتوقف دعمهم لسوريا.

س: يقول البعض إن الأسد كان عليه أن يعرض إصلاحات خلال السنوات الأخيرة، لكنه لم يفعل. ما رأيك في هذا؟

ج: كان على الأسد أن يبدأ بالقضاء على الفساد وزرّاع الفساد في الداخل منذ عام 2018، حين توقفت معظم المعارك في عام 2018، لكن قانون قيصر والحصار المفروض على الحكومة السورية لم يتركا له مجالاً للقيام بالإصلاح. ولا ننسى أيضاً أزمة كورونا وزلزال حلب.

س: أخيراً، هل انتهى محور المقاومة؟ وما هي رسالتك للسوريين؟

ج: يقول الإمام علي (عليه السلام): الحرب مد وجزر: يوم لصالحنا على عدونا، ويوم لصالح عدونا علينا. محور المقاومة هو طريق تربينا عليه وسنربي عليه أولادنا. أتمنى أن يعود السوريون إلى عروبتهم.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: منتدى الشرق الأوسط

مستقبل سوريا يعتمد على الأكراد

ناشيونال انترست

ديفيد رومانو

(اللغة الانجليزية) 15 كانون الثاني 2025

نص المقال: يقدم كتاب الصحفي البريطاني باتريك سيل بعنوان "الأسد في سوريا: الصراع على الشرق الأوسط " (1989) رؤية حاسمة للقوى المحلية والإقليمية والدولية التي شكلت مسار سوريا. صور سيل سوريا على أنها "جائزة" في منافسة جيوسياسية، ضعيفة بسبب الانقسامات الداخلية ومهمة بسبب دورها الإقليمي. يظل هذا الوصف ذا صلة بعد سقوط نظام الأسد، حيث تكافح سوريا مع التفتت والطموحات العالمية والإقليمية المتنافسة

إن الطبيعة المنقسمة للبلاد، والتفاعل بين التنافسات الإقليمية، والدور المتطور للقوى العالمية، كل هذا يشير إلى أن الفترة المقبلة، بدلاً من أن تكون بمثابة قطيعة نهائية مع الماضي، قد تمثل بدلاً من ذلك مرحلة جديدة في تاريخ سوريا الطويل من النضال. ومن نواح كثيرة، يتردد صدى و اقع ما بعد الأسد مع تصوير سيل الأصلي لسوريا باعتبارها ساحة معركة، سواء بالنسبة للقوى السياسية المحلية أو القوى الخارجية، حيث تدفع كل منها أجنداتها الخاصة على حساب سيادة البلاد واستقرارها.

إرث الانقسام

ويسلط سيل الضوء على الدورالذي لعبته التنوعات الدينية والإثنية والطائفية في تأجيج التوترات السياسية. وتزداد هذه الانقسامات، التي تفاقمت بفعل عقود من الحكم الاستبدادي، وضوحاً بعد سقوط نظام الأسد. وفي حين ينظر كثيرون إلى إزاحة الأسد باعتبارها خطوة نحو تحقيق العدالة، فإن الفراغ الذي خلفه في السلطة يفرض تحديات هائلة على مستقبل سوريا.

إن التحدي الأكثر إلحاحاً الذي تواجهه سوريا الآن يتلخص في حل الانقسامات الداخلية العميقة التي تعاني منها. فقد ترك سقوط الأسد البلاد في حالة من الضعف المؤسسي، والتدمير الشامل للبنية الأساسية، والانقسام السكاني على أسس طائفية و إثنية وسياسية. وكما أشار سيل، فإن غياب الهوية الوطنية القوية جعل سوريا عُرضة للصراع الداخلي والتلاعب الخارجي. والآن أصبحت هذه الانقسامات أكثروضوحاً، حيث تواجه الأقليات مثل الأكراد والعلويين مستقبلاً غير مؤكد.

علاوة على ذلك، وبينما تكافح البلاد مع هذه الانقسامات، يثور السؤال حول ما إذا كانت سوريا ستتغلب على تفتتها العميقة الجذورأم أن هذه الشقوق ستستمر في التعمق مع تنافس القوى المحلية والدولية المختلفة على النفوذ. وفي هذا السياق، فإن القوة المتنامية لهيئة تحرير الشام ، وهي فصيل إسلامي سني ولد من بقايا جبهة النصرة ، توضح مدى تقلب الوضع. وفي حين بذل زعيمها، أحمد حسين الشرع – المعروف باسمه الحربي أبو محمد الجولاني – جهودًا لتقديم هيئة تحرير الشام كقوة أكثر اعتدالًا في نظر الغرب، فإن تاريخها من التطرف العنيف والعلاقات العميقة التي تحافظ عليها مع الجماعات المسلحة الأخرى تعقد أي آمال في التوصل إلى حل سلمي.

لقد تعهدت هيئة تحرير الشام بإظهار التسامح تجاه الأقليات العرقية والدينية في سوريا، إلا أن الخوف من الأعمال الانتقامية أدى بالفعل إلى فرار الآلاف من السوريين، وخاصة المسلمين الشيعة، إلى لبنان. ويتمثل أحد المخاوف الرئيسية الآن في كيفية تعامل قوى المعارضة الجديدة، التي حلت محل نظام الأسد، مع بقايا حزب البعث وتعاملها مع العلاقات المعقدة مع الأقليات المتنوعة في سوريا. إن معاملة هذه الأقليات، وخاصة تلك التي تحالفت مع الأسد، تشكل قضية بالغة الأهمية. ويطرح سؤال ملح الآن: كيف ستتعامل قوى المعارضة الجديدة في السلطة مع بقايا حزب البعث، وكيف ستتمكن من إدارة العلاقات المعقدة مع هذه الأقليات المتنوعة في المستقبل؟

إن إعادة بناء هوية وطنية موحدة وتماسك سياسي بين الفصائل السورية المجزأة يشكل تحدياً هائلاً لأي حكومة انتقالية. ومع تفكيك نظام الأسد، تواجه البلاد الآن المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وسط الانقسامات المستمرة. وفي حين تعد الحكومة المؤقتة الجديدة بالإصلاحات والتعافي الاقتصادي، فإن الشكوك حول قدرتها على الحكم لا تزال قائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفترة التي قضتها هيئة تحرير الشام في إدلب، والتي شابتها الصراعات الداخلية والفساد وسوء الإدارة وقمع المعارضة، تثير المخاوف بشأن أساليب الحكم التي تنتهجها.

وكما أشار جير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا ، "نحن نعلم أن هيئة تحرير الشام هي الآن المجموعة المهيمنة التي تسيطر على دمشق، ولكن من المهم أيضًا أن نتذكر أنها ليست المجموعة المسلحة الوحيدة في دمشق". إن الصراع على السيطرة مستمر، حيث تسيطر فصائل متعددة – كل منها لديه رؤى متنافسة لمستقبل سوريا – على مساحات شاسعة من الأراضي. في هذه البيئة، لا يزال احتمال السلام بعيد المنال. تصطدم تطلعات كل فصيل بالو اقع المجزأ بالفعل في البلاد.

وعلاوة على ذلك، فإن الثقافة السياسية في سوريا، التي تشكلت بفعل عقود من الحكم الاستبدادي، لن تتحول بسهولة إلى ديمقراطية فعّالة. ولا يمكن علاج الانقسامات المجتمعية الناجمة عن أكثر من عقد من الصراع المدني الوحشي والحرمان الاقتصادي والاضطهاد المنهجي بين عشية وضحاها. وفي حين تمثل الجهود المبذولة لمحاسبة مرتكبي الفظائع الماضية والإفراج عن السجناء السياسيين خطوات

إلى الأمام، فإن هذه الجهود لابد وأن تكون متوازنة بعناية مع الضرورة العملية للمصالحة والاستقرار. وفي غياب عملية موثوقة وشاملة تعالج احتياجات ومظالم جميع المجتمعات . وخاصة ضحايا نظام الأسد . هناك خطر كبير يتمثل في ترسيخ الانقسامات والاستياء، وتقويض أي جهود مستقبلية لبناء الأمة.

هل هناك صراع إقليمي جديد على السلطة؟

لقد أكد تصوير سيل للموقف الإقليمي لسوريا على ضعف البلاد في مواجهة التدخل الخارجي، نظراً لموقعها الاستر اتيجي عند مفترق الطرق في الشرق الأوسط. لقد أدى انهيار نظام الأسد إلى خلق فراغ في السلطة يجذب انتباه القوى الإقليمية بسرعة.

إن تركيا تنظر إلى سوريا باعتبارها حيوية لأمنها القومي ، وستحافظ على وجود عسكري هناك لمنع تشكيل دولة كردية مستقلة على طول حدودها. ومع الإطاحة بالأسد، وإضعاف حلفائه، ودعوة الرئيس الأميركي القادم إلى تقليص الوجود الأميركي في سوريا، يجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه الآن حرا في مواجهة الأكراد السوريين.

ويضيف الوضع في مرتفعات الجولان طبقة أخرى من التعقيد. فقد وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو توغل إسر ائيل في الأراضي السورية بأنه "مؤقت" و"دفاعي"، ومع ذلك، فإن إعلانه الجريء بأن "الجولان سيكون جزءًا من دولة إسر ائيل إلى الأبد" يشير إلى تحرك نحو الضم . وهذا يثير تساؤلات مهمة حول النية الحقيقية لإسر ائيل. فهل تريد إسر ائيل سيطرة دائمة على المنطقة، أم أن هذه مناورة تكتيكية لاستغلال حالة عدم الاستقرار المستمرة لتحقيق مكاسب إقليمية أخرى؟

في غضون ذلك، تجد إيران نفسها في موقف حرج. ففي حين يمثل انهيار نظام الأسد انتكاسة استر اتيجية، فإن إيران تنظر منذ فترة طويلة إلى سوريا باعتبارها عنصرا حاسما في "محور المقاومة" في المنطقة. ورغم أن طهران قد تضطر إلى إعادة معايرة استر اتيجيتها، فمن غير المرجح أن تتخلى عن طموحاتها في سوريا تماما. وعلى نحو مماثل، يتعين على دول الخليج، التي بدأت بحذر في تطبيع العلاقات مع الأسد، أن تعيد النظر الآن في مو اقفها أيضا. ويعتمد مستقبل إعادة إعمار سوريا إلى حد كبير على كيفية تصرف الجهات الفاعلة الإقليمية.

في الأسبوع الماضي، اجتمع كبار الدبلوماسيين من الشرق الأوسط وأوروبا في الرياض لمناقشة مستقبل سوريا. ومن المشجع أن قرار المملكة العربية السعودية باستضافة هذا التجمع يسلط الضوء على طموحها في لعب دور رئيسي في إعادة إعمار سوريا إلى جانب تركيا وقطر. ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية وتركيا كانتا في السابق تدعمان الفصائل المتعارضة في الصراع. وكانت الخطوة الإيجابية الأخرى هي اجتماع الشرع مع الائتلاف الوطني السوري السابق.

ولكن هناك مخاوف قائمة، بما في ذلك هيكل المحاكم الجديدة، ودمج الفصائل العسكرية في الجيش السوري، ووجود مقاتلين أجانب، ومشاركة قطر، والفصل المتوقع لعشرات الآلاف من العلويين من الوظائف العامة، وموقف تركيا بشأن ما إذا كانت قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد قادرة على التفاوض مع دمشق، والأزمات الإنسانية والاقتصادية الأوسع نطاقا التي تجتاح سوريا.

الحساب العالمي

إن سقوط نظام الأسد يتردد صداه خارج حدود سوريا، وله تداعيات عميقة على الجغر افيا السياسية الدولية. إن تصوير سيل لسوريا باعتبارها "ساحة معركة بالوكالة" بين القوى العظمى في الحرب الباردة يجسد جوهر المأزق الحالي الذي تعيشه سوريا، وإن كان في عالم أكثر تعقيداً ومتعدد الأقطاب.

تعتمد موطئ قدم موسكو الاستراتيجي في الشرق الأوسط و أفريقيا بشكل كبير على منشأتها البحرية الموسعة في طرطوس، التي أنشئت خلال معاهدة سوريا مع الاتحاد السوفييتي عام 1971، وقاعدة حميميم الجوية القريبة، والتي تعمل منذ عام 2015. كانت القاعدتان، الواقعتان في اللاذقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط السوري، محوريتين لطموحات روسيا الدولية، حيث مكنتا العمليات من دعم نظام الأسد والعمل كمنصات لفرض النفوذ عبر البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا. ومع ذلك، مع فقدان حليفها الرئيسي في دمشق، فإن الدور الروسي المتضائل في سوريا لا يعقد نفوذها الإقليمي فحسب، بل يثير أيضًا تساؤلات أوسع حول قدرتها على الحفاظ على وجودها العالمي ودعم حلفائها.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن انهيار نظام الأسد يمثل مجموعة جديدة من المعضلات. انتقد سيل سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا في الثمانينيات ووصفها بأنها غير متماسكة وغير متسقة في كثير من الأحيان، واستمر هذا الاتجاه عبر الإدارات المتعاقبة. ومع انتقال سوريا بعد رحيل الأسد، لا يزال المسؤولون الأمريكيون قلقين للغاية بشأن إمكانية ازدهار التطرف في فراغ السلطة. حذر الجنرال مايكل إريك كوريلا، رئيس القيادة المركزية الأمريكية، الجماعات السورية من دعم داعش في أعقاب ذلك، مؤكدًا أن الولايات المتحدة لن تسمح لداعش بإعادة تشكيل نفسها. لا يزال المسؤولون أيضًا قلقين بشأن 9000 مقاتل من داعش قيد الاحتجاز وعشرات الآلاف المحتجزين في مخيم الهول للاجئين ، وكلاهما تحت حراسة قوات سوريا الديمقراطية طالما ظلت القوات الأمريكية متورطة.

لقد أعرب وزير الخارجية أنتوني بلينكن عن دعم الولايات المتحدة للانتقال السياسي في سوريا نحو الحكم الشامل. ومع ذلك، فإن هذا الموقف معقد بسبب الرئيس العاجز وخطاب الرئيس المنتخب دونالد ترامب، الذي تعهد بإبقاء الولايات المتحدة خارج سوريا. في الواقع، تتأرجح السياسة الخارجية لترامب بين الانعزالية، كما رأينا في انسحابه من القوات في عام 2019 (الذي تراجع عنه لاحقًا تحت الضغط)، والالتزامات الإقليمية مثل احتواء داعش وحماية إسرائيل. قد يؤدي الانسحاب إلى تشجيع جهات فاعلة مثل داعش و إيران، مما قد يقوض جهود مكافحة الإرهاب ويزيد من زعزعة استقرار المنطقة. يجب على واشنطن أن تقرر ما إذا كانت ستشارك بشكل أكثر مباشرة وتدعم انتقالًا سياسيًا هشًا أو ما إذا كانت أولوياتها ستظل مهووسة بمكافحة الإرهاب على حساب استراتيجية شاملة لمستقبل سوريا.

إن المشاركة الصينية الواسعة النطاق في الشرق الأوسط، بما في ذلك مشاركتها المحتملة في جهود إعادة الإعمار في سوريا، سواء بمفردها أو بالتعاون مع شركائها من دول الخليج العربية، تشكل تحولاً في ديناميكيات القوة العالمية. وقد يؤدي الوجود الصيني المتزايد إلى تعميق الانقسامات بين الغرب والقوى الناشئة.

رحلة طويلة وغير مؤكدة في المستقبل

في حين يمثل سقوط الأسد نقطة تحول تاريخية بالنسبة للسوريين، فإن المستقبل لا يزال محفوفاً بالمخاطر. فعلى المستوى المحلي، تتفاقم التحديات في مجال الحكم وإعادة الإعمار بسبب النزعات الاستبدادية الراسخة. وعلى المستوى الإقليمي، قد يؤدي التحول في ديناميكيات القوة إلى المزيد من عدم الاستقرار مع تموضع الدول المجاورة من أجل النفوذ. وعلى المستوى الدولي، ستلعب المصالح المتنافسة للقوى العالمية، وخاصة روسيا والولايات المتحدة، دوراً كبيراً في تشكيل مسار سوريا المستقبلي. ومع خروج السوريين من "سجن" نظام الأسد، يظل مستقبلهم غير مؤكد، ويتشكل من خلال شبكة معقدة من القوى المحلية والإقليمية والدولية.

في النهاية، يظل تصوير سيل لسوريا كأمة عالقة في صراع دائم. ممزقة بالانقسامات الداخلية، والتنافسات الإقليمية، والتدخل الخارجي .ذا أهمية بالغة. إن سقوط الأسد يمثل لحظة محورية، ولكنه بعيد كل البعد عن النصر الحاسم. ومع انتقال سوريا إلى عصر جديد، تظل الأسئلة التي طرحها سيل حول آفاق الوحدة والاستقراروالسيادة وثيقة الصلة بالموضوع.

(ترجمة وطن)

المصدر: ناشيونال انترست

خمسة دروس من الربيع العربي قد تساعد سوريا

كونفرزيشن

روبرت كوبينيك

(اللغة الانجليزية) 24 كانون الثاني 2025

نص المقال:

يناقش روبرت تمبلر، في المقابلة التالية التي أجريت معه، الشروط اللازمة لضمان مرحلة انتقالية ناجحة في البلاد بعد سنوات الصراع.

أرميناك توكماجيان: بعد سقوط نظام بشار الأسد، تسعى "هيئة تحرير الشام" إلى الاضطلاع بدورٍ مركزيٍ في المرحلة الانتقالية في سورية. لكنها ليست القوة الوحيدة في البلاد، بل ثمّة مجموعات مدنية وعسكرية أخرى تُعارِض الأسد منذ فترة طويلة وتريد الانخراط في العملية الانتقالية. ما الذي يجب أن تفعله "هيئة تحرير الشام" ولايجب أن تفعله؟ وما العبر التي يمكن استقاؤها من عمليات انتقالية أخرى في مراحل ما بعد الصراع؟

روبرت تمبلر: حتى في حالة الانتصار العسكري، لا بدّ من إطلاق عملية سياسية مستدامة لإحلال السلام، تتضمّن أكبر عددٍ ممكن من المجموعات، المنتصرة والمهزومة على السواء.

ولا يجب المسارعة إلى صياغة دستور جديد، إذ ينبغي أن يشكل هذه الوثيقة جزءًا لا يتجزّأ من سرديةٍ تجمع بين مكوّنات سورية الجديدة كافة. ويجب أن يعبّر الدستور أيضًا عن تطلّعات غالبية الشعب وأن يخاطبهم بوضوح وفعالية. كان منطقيًا إعلان "هيئة تحرير الشام" أن الانتخابات قد لا تُعقد قبل أربع سنوات.

فلا بدّ من تخصيص الوقت اللازم لصياغة الدستور وإجراء تعدادٍ للسكان ووضع القوائم الانتخابية، لأن التعجيل بإجراء الانتخابات سيشكّل مصدرًا إضافيًا للتوترات والخلافات. لقد تسرّعت أفغانستان في عمليتها السياسية، وفي صياغة الدستور وإجراء الانتخابات، وكانت النتيجة أن جميع هذه المحطات افتقرت إلى الشرعية والديمومة. وإذن، ما من حلٍّ سريع في المعترك السياسي.

ثمّة طرق لبناء الشرعية وبلورة سردية وطنية من دون الانتخابات. من الممكن تأسيس هيئة حوار وطني تضمّ متطوّعين يتطابقون مع تركيبة المجتمع السوري التي نعرفها: أي أنها تُحقّق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتتألّف من مزارعين وأساتذة ومهندسين و أفراد آخرين من مختلف المهن والأعمار والمجموعات الإثنية والطائفية، وما إلى ذلك. يمكن اختيار الأعضاء بصورة عشوائية من قائمةٍ ما، بحيث تمثّل الهيئة تركيبة الدولة ولا تقتصر على الأشخاص المتحزّبين.

وباستطاعة الهيئة مناقشة قضايا وطنية مهمة، منها: تحقيق العدالة لمَن أساءت إليهم الدولة وغيرها، ومستقبل الأقليات، وإعادة الممتلكات إلى أصحابها ودفع التعويضات، ودور الدين في الدولة، وسُبل ضمان حقوق الإنسان، فضلًا عن قضايا ملحّة مثل المياه وتغيّر المناخ. قد يسهم هذا المسار في تجنّب بعض مخاطر التحيّز الحزبي والتدخّل الخارجي. وقد أثبتت هذه الهيئات في أماكن أخرى قدرتها على تهدئة التوترات وتقديم إجابات مشروعة على أسئلةٍ قد تكون خلافية.

يجب التفكير بعناية في شكل الأحزاب السياسية ودورها مستقبَلًا. فوضع القواعد السياسية مباشرةً بعد انتهاء الصراع قد يرسّخ الانقسامات، كما شهدنا مثلًا في البوسنة ولبنان. هذه نتيجة مؤسفة وقد تؤدّي إلى الجمود.

سيتطلّب الأمر توزيع السلطات بعض الشيء في سورية للتكيّف مع الواقع. ومن المهم أيضًا تفادي السياسات التي تتمحور فقط حول الهويات الدينية أو الإثنية. ويمكن تحقيق ذلك مثلًا من خلال اختيار النظام الانتخابي السليم، وتشكيل حكومة تبدأ من السلطات المحلية وصولًا إلى المستويات الأعلى، ودفع الأحزاب إلى طرح مرشحين في جميع مناطق البلاد، وربما إدراج بنود انقضاءٍ تحدّ من النشاط السياسي المثير للخلافات لفترة معيّنة، وتفسح المجال أمام المزيد من الحريات مع مرور الوقت.

توكماجيان: لقد ارتكبت جميع القوى المنخرطة في الصراع السوري جرائم، أفظعها كان على أيدي المجموعات الجهادية والنظام السوري، الذي ثبت أنه أحد أكثر الأنظمة بطشًا في العالم العربي، إن لم يكن في العالم أجمع.

واليوم بعد سقوط النظام، كيف يجب أن تتعامل "هيئة تحرير الشام" مع جرائم الحرب، وأن تضمن تحقيق العدالة الانتقالية، وأن تعزّز المصالحة؟ وما العبر التي يمكن استخلاصها من حالاتٍ شبيهة أخرى؟

تمبلر: تتجلّى العدالة الانتقالية بأشكال عدّة قد تكون خلافيةً، كما قد تكون أساسًا للتعافي. ويُحتمَل أن تستغرق هذه العملية وقتًا أطول بكثير ممّا يرغب الضحايا، وأن تحقّق أهدافًا أقل بكثير ممّا يحتاجون.

مع ذلك، ثمّة الكثير من الدروس التي يمكن استقاؤها من تجارب أخرى حول العالم. أولًا، ينبغي الاحتفاظ بأكبر قدرٍ ممكن من الأدلة، ليس داخل سورية وحسب، بل أيضًا في مخزن خارج البلاد.

ثانيًا، يجب مقاضاة الأشخاص المتّهمين بارتكاب أفظع الجرائم الذين يمكن القبض عليهم راهنًا، في إطار محاكمات مفتوحة بقيادة محلية في سورية. وثالثًا، يجب أن يُتاح للضحايا أن يرووا قصصهم التي يمكن أن تسهم في تشكيل سردية جديدة للبلاد والتي ترفض مثل هذا العنف الشديد.

يمكن فعل ذلك بطرق عدّة منها: عبر الشروع في عمليةٍ رسمية لاستجلاء الحقيقة وتحقيق المصالحة؛ ومن خلال إتاحة السجلات أمام الباحثين وغيرهم؛ وعبر إنشاء مواقع لإحياء الذكرى وإعداد أرشيف لحفظ السجلات التاريخية. قد يكون من المغري محو سجن صيدنايا من على وجه الأرض كونه ينضح بالألم والرعب، ولكن يجب إبقاؤه. فهذه المواقع التي شهدت معاناةً مروّعة تتمتّع بقوةٍ هائلة لأنها تجعل من الصعب نسيان جرائم الماضي.

يستغرق تحقيق العدالة الانتقالية وقتًا ويتطلّب صبرًا. قد يبدو الحديث عن ذلك وكأنه ترفٌ ورفاهية في بلادٍ تشهد انهيارًا اقتصاديًا ويعاني شعبها من الجوع. أرى أن على السوريين تصميم هذه العملية وتولّي قيادتها بأنفسهم، وعدم إشراك أطراف خارجية إلّا حين يختارون هم فعل ذلك.

ولكن أعتقد أن بإمكان المجتمع الدولي المساهمة في تأسيس صندوق تعويضات، ربما باستخدام أيٍّ من أصول نظام الأسد المجمّدة في الخارج، التي يمكن أن تقدّم الموارد الضرورية لمساعدة الضحايا على إعادة بناء حياتهم.

ويجب إيلاء الأولوية لإتاحة المعلومات أمام عائلات المفقودين ومساعدة ضحايا التعذيب. هذه الخطوة ملحّة جدًّا وتشكّل جزءًا لا يتجزّأ من عملية إحلال السلام. إن ضروب التعذيب على هذا النطاق تنخر روح الوطن نخرًا، ولا بدّ من التصدّي لها.

توكماجيان: يمكن القول إن الحرب الأهلية السورية هي من بين الصراعات الأكثر تدويلًا في التاريخ الحديث، وستبقى البلاد في أعقابها ضعيفةً وعرضةً للتأثير الخارجي. ما الخطوات التي ينبغي على القوى الخارجية اتّخاذها لدعم نجاح المرحلة الانتقالية في سورية؟

تمبلر: لسوء الحظ، سوف تتدخّل القوى الخارجية كافة في تشكيل مستقبل سورية، ولا سيما إسرائيل وتركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، سعيًا إلى تحقيق مكاسب سياسية و اقتصادية، ما سيؤدّي بشكلٍ شبه مؤكّد إلى التنافس في ما بينها واستمرار حالة انعدام الاستقرار. لقد تدخّلت باكستان بلا هوادة في أفغانستان، حيث دعمت حركة طالبان وأطالت أمد الحرب والبؤس هناك.

والآن، ساءت العلاقات كثيرًا بين باكستان وطالبان، وتواجه إسلام أباد حالةً متزايدة من انعدام الاستقرار. الحقيقة هي أن ما تزرعه الدول سوف تحصده في نهاية المطاف، ويجب أن يشكّل هذا الأمر عبرةً للجميع. ولكن، للأسف، تبدو الدول دائمًا مستعدّة لتفضيل المكاسب التكتيكية قصيرة الأمد على تحقيق الاستقرار طويل الأمد، و أنا متأكّد من أن الأوضاع في سورية ستسير وفق هذا المنوال.

ربما تكون هناك فائدة تُرتجى من "مجموعة أصدقاء سورية"، وهي عبارة عن تجمّعٍ لمعظم الدول المذكورة آنفًا، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لتنسيق الإجراءات في ما بينها ومحاولة التوصّل إلى نوعٍ من التوافق في وجهات النظر حول كيفية تحقيق التعافي في سورية وإرساء الاستقرار في المنطقة. وسيتطلّب ذلك بذل مجهودٍ دبلوماسي يتّسم بالمهارة والوعي، وهذا ما يفتقر إليه المشهد الراهن على ما يبدو.

ولكن بشكلٍ عام، كلّما قلّ تدخّل القوى الخارجية، كان ذلك أفضل. من الصعب الإشارة إلى أي نجاحات حديثة في عمليات بناء الدول ما بعد الصراعات بمشاركة الأطراف الخارجية.

لذلك، سيكون من الأفضل للسوريين أن يديروا هذه العملية بأنفسهم، ولديهم في أوساطهم عدد كبير من الأشخاص الأذكياء القادرين على ذلك، سواء في الداخل أو الخارج. ولكن قد يكون من السذاجة للغاية التفكير بأن الأطراف الخارجية ستسمح لهم بتسلّم زمام الأمور بمفردهم.

(ترجمة الغد)

المصدر: كونفرزيشن

خسائر روسيا العالمية تتواصل في سوريا

ناشيونال انترست

ستافروس أتلامازوغلو

(اللغة الانجليزية) 25 كانون الثاني 2025

نص المقال:

ذكر موقع "The National Interest" الأميركي أنه "قبل بضعة أسابيع، انهار أحد أقرب حلفاء روسيا، نظام بشار الأسد في سوريا، في غضون أيام قليلة. واضطر الأسد إلى الفرار من البلاد مع عائلته لتجنب الإعدام على أيدي شعبه الغاضب. ولكن موسكو خسرت أكثر من مجرد حليف في الشرق الأوسط، والواقع أن قدرات الجيش الروسي على نشر قوته العسكرية تعرضت لضربة مروعة ."

وبحسب الموقع، فإن الاستخبارات العسكرية البريطانية أشارت في تقدير استخباراتي حديث أن "عدم اليقين بشأن مستقبل الوجود الروسي وقدراته في شرق البحر الأبيض المتوسط لا يزال مرتفعًا". وفي كانون الأول، انهار نظام الأسد، واضطر الجيش الروسي، الذي كان له وجود بحري وبري وجوي كبير في البلاد، إلى سحب قواته في أسرع وقت ممكن. ولكن الانسحاب سيكون له عواقب طويلة الأجل على قدرة روسيا على نشر قوتها.

وأضافت الاستخبارات العسكرية البريطانية: "بعد انهيار نظام الأسد، فإن حليف روسيا السابق في سوريا، مجموعة المهام الدائمة في البحر الأبيض المتوسط (PMTG) ، لا تتمتع حاليًا بالقدرة على الوصول إلى قاعدتها البحرية في طرطوس للصيانة والدعم اللوجستي "."

وتابع الموقع: "كان أحد الأسباب الرئيسية وراء تورط روسيا في سوريا هو الوصول إلى موانئ المياه الدافئة. إن وصول البحرية الروسية إلى مثل هذه الموانئ الاستراتيجية محدود للغاية ويمنع موسكو من نشر قواتها في أماكن أبعد من مياهها الإقليمية. وفي الواقع، إن موانئ المياه الدافئة هي مواقع لا تتجمد فيها المياه طوال العام. بالنسبة لدول مثل روسيا، حيث تتجمد معظم موانئها بسبب درجات الحرارة المتجمدة كل شتاء، فإن موانئ المياه الدافئة لا تقدر بثمن، ويمكن الوصول إليها على مدار العام وتوفر مزايا عسكرية و اقتصادية وجيوسياسية مهمة ."

وأضاف الموقع، "في الحقيقة، لن يتحسن الوضع، وما دامت حالة عدم اليقين السياسي قائمة في سوريا، فلن يتمكن الجيش الروسي من العودة إلى قواعده. ومع ذلك، تسعى روسيا بكل تأكيد إلى الاحتفاظ بوجودها في البحر الأبيض المتوسط، ومن المؤكد أن قدرتها على دعم جيشها ومقاوليها العسكريين الخاصين في أفريقيا لوجستياً، فضلاً عن الحد من الضرر الذي لحق بسمعتها نتيجة لسقوط نظام الأسد، ستكون من أولويات الحكومة الروسية على وجه اليقين،" كما أضافت الاستخبارات العسكرية البريطانية في تحليلها".

(ترجمة لبنان 24)

المصدر: ناشيونال انترست

على الجهات الفاعلة تجنب جر سوريا إلى صراعات جيوسياسية تدمر انتقالها السلمي

فورين أفيرز

فولكر بيرثيس

(اللغة الانجليزية) 24 كانون الثاني 2025

نص المقال:

نشرت مجلة "فورين أفيرز" مقالاً للزميل الزائر في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، فولكر بيرثيس، قال فيه إنه يجب على الجهات الفاعلة الخارجية أن تضع احتياجات سوريا فوق مصالحها الضيقة.

وأشار الكاتب إلى تسلسل انهيار نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، حيث بدا وكأنه بيت من ورق. وبعد استيلاء الثوار بقيادة "هيئة تحرير الشام" على حلب، في شمال البلاد، بات الطريق معبداً نحو الجنوب وإلى العاصمة دمشق، حيث دخلوها بعد أسبوع بقليل. وأصبح من الواضح أن قوات الأمن الحكومية لم تكن مستعدة للقتال من أجل النظام. وفرّ الأسد، بعد ما يقرب من 25 عاماً في السلطة، إلى موسكو.

وأصبح زعيم "هيئة تحرير الشام"، أحمد الشرع، رئيس الدولة بحكم الأمر الواقع في سوريا، وعين حكومة مؤقتة، وأعلن جدولاً زمنياً للانتقال السياسي في البلاد.

وقال الكاتب إن الهجوم استفاد من التحضير الدقيق ودعم تركيا، التي تحتل أراضي في شمال سوريا وتوفر الطريق الآمن الوحيد للوصول إلى إدلب، حيث تتمركز "هيئة تحرير الشام."

ومع ذلك، لم يتوقع معظم المراقبين انهيار النظام بهذه السرعة. لقد قللوا من تقدير اعتماد الأسد المستمر على الداعمين الخارجيين، ذلك أن الصراعات في أماكن أخرى جعلت حلفاء الأسد الرئيسيين غير قادرين، أو غير راغبين، في الدفاع عنه.

بعد سقوط النظام، سارع ممثلون من الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة للتعرف على قادة سوريا الجدد. لقد اعتبرت الوكالات الإنسانية العاملة في إدلب "هيئة تحرير الشام" وحكومتها الإقليمية الفعلية جهات فاعلة براغماتية.

ولكن "هيئة تحرير الشام" نشأت في الأصل، في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من "جبهة النصرة"، الفرع السوري لتنظيم "القاعدة". ومنذ ذلك الحين، نبذت الجماعة تنظيم "القاعدة"، وحاولت التخلص من جذورها المتطرفة، ولكن الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهما ما زالت تصنفها كمنظمة إرهابية. وعلى هذا النحو، أصبح صنّاعُ السياسات والمسؤولون قلقين بشأن نوايا وأيديولوجية أعضائها، وحذرين من المساعدة المحتملة في ظهور دولة جهادية.

وأشار إلى أن سوريا تقفز إلى المجهول، ويبدو أن الغالبية العظمى من السوريين، بمن فيهم رجال الأعمال والسلطات الدينية في البلاد، فضلاً عن أولئك الذين يعملون في البيروقراطية المكتظة بالموظفين، ولكن ذوي الخبرة، يدعمون الانفصال التام عن الفساد وسوء الإدارة في نظام الأسد.

وإذا كان من المقرر أن تسفر عملية الانتقال في سوريا عن تغيير إيجابي، فلا يمكن أن تصبح موضوع صراع جيوسياسي.

فعلى مدى عقود من الزمان، نبذت العديد من القوى الإقليمية أو العالمية نظام الأسد، وحاولت، دون جدوى، تغييره، أو عملت معه – أو حوله – لتحقيق غاياتها الخاصة.

لم تعد هذه الأساليب قابلة للاستمرار، وتستحق سوريا فرصة للمضي قدماً من بؤس سنوات الأسد، حتى لو لم يتضح بعد نوع القادة الذين سيصبح عليهم الشرع، أو شخصيات أخرى من "هيئة تحرير الشام."

إذا ركزت الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية على مصالحها الضيقة، وفرضت شروطاً مرهقة على المساعدات، فمن المؤكد أن انتقال سوريا سيتعثر. يجب عليهم بدلاً من ذلك دعم سوريا في جهودها لإعادة بناء اقتصادها، والانفتاح على العالم، والسلام مع نفسها Top of Form.

وبعد سنوات من الحرب والقمع والتدمير والنزوح التي أسفرت عن تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، ستحتاج سوريا إلى دعم دولي لانتقالها السياسي. فقط من مكان مستقر يمكنها أن تبدأ في إعادة البناء، و إقناع اللاجئين والشركات المنفية بالعودة، وجذب الاستثمار. سيكون للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، دور رئيسي تلعبه، وينبغي لحكام سوريا الجدد أن يسعوا بنشاط للحصول على دعمها.

ولدى الأمم المتحدة مبعوث خاص لسوريا، فضلاً عن قرار قائم لمجلس الأمن، من عام 2015، والذي يعهد إلى الهيئة بتسهيل العملية السياسية لإنشاء "حكم موثوق وشامل وغير طائفي" في سوريا.

لا يزال هذا الهدف يتماشى مع تطلعات الشعب السوري. لكن الآليات الموضوعة لتحقيقه لم تعد سليمة. ويريد القادة الجدد قطيعة واضحة ليس فقط مع نظام الأسد، ولكن أيضاً مع نهج المجتمع الدولي تجاه سوريا على مدى العقد الماضي.

فقد بدأ الشرع وحكومته المؤقتة بالاستعداد لعقد مؤتمر وطني لمناقشة مستقبل البلاد والاتفاق على دستور جديد، ولكن فصائل المعارضة التي انخرطت معها الأمم المتحدة والعديد من العواصم العالمية لن يتم تمثيلها كمجموعات. ومع ذلك، أشار الزعماء الجدد إلى أنهم سيكونون منفتحين على دمج أفراد من فصائل المعارضة هذه في المؤتمر، وفي عملية الانتقال الأوسع نطاقاً.

ويبدو أن الشرع ورفاقه يدركون الطبيعة التعددية للمجتمع السوري المتنوع عرقياً ودينياً، ويدركون أن عليهم احترامها إذا كانوا راغبين في بناء شكل مستدام من أشكال الحكم.

والو اقع أن الجماعات المسلحة التي أطاحت بالنظام تشكّل في حد ذاتها تحالفاً له خلفيات أيديولوجية و إقليمية مختلفة. وفي الوقت الحاضر، يبدو أنها تتمتع بدعم طيف واسع من المجتمع السوري. ولكن مع وجود معركة موحدة ضد النظام المخلوع خلفها، فإن النزاعات على السلطة والموارد سوف تنشأ حتماً.

ومن هنا يرى الكاتب أن على الأمم المتحدة الاستجابة لهذا المشهد المتغير. ونظراً للانقسامات في مجلس الأمن، فإن الاتفاق على قرار جديد سيكون صعباً، ولكن من الممكن تحقيقه، وخاصة إذا تجنبت الحكومة السورية الجديدة الانجرار إلى صراعات جيوسياسية.

وينبغي على مجلس الأمن أن ينشئ بعثة جديدة على الأرض، أو يحول مكتب المبعوث الخاص في جنيف إلى بعثة مقرها سوريا بتفويض واضح لمساعدة عملية الانتقال. من إرساء لسيادة القانون وإعادة اندماج النازحين ودعم عملية العدالة الانتقالية وعلاوة على ذلك، ينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لتنسيق المساعدات الإنسانية وتعزيز التنمية والاستدامة.

ومع ذلك، فإن الدعم المادي لإعادة إعمار البلاد سوف يقع في الغالب على عاتق الكيانات ذات المصلحة الخاصة في سوريا المستقرة: دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، وربما الولايات المتحدة.

ويقول الكاتب إن احتياجات سوريا هائلة، وتقدر بمئات المليارات من الدولارات. لقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بأكثر من النصف منذ بداية الحرب الأهلية. كما تدهور النظام الصحي بشدة. ودُمرت المناطق السكنية والبنية الأساسية الاجتماعية في المدن ذات الأغلبية المعارضة.

وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات واسعة النطاق ضد نظام الأسد، بما في ذلك حظر الأسلحة والقيود على المعاملات المالية وضو ابط التصدير الصارمة، فضلاً عن حظر الاستثمارات في قطاع الطاقة السوري وواردات النفط السوري. والآن بعد رحيل الأسد، أصبحت هذه التدابير عقبات رئيسية أمام إعادة تشغيل اقتصاد البلاد، ولابد من رفعها أو تعليقها على الفور.

قد تميل القوى العالمية إلى الاستفادة من البدايات الجديدة في سوريا لصالحها، ولكن جر الحكومة المؤقتة إلى نزاعات إقليمية أو دولية قد يؤدي إلى إفشال عملية الانتقال.

والو اقع أن الجيوسياسة ليست أولوية في الوقت الحالي بالنسبة لقادة سوريا الجدد. ولنتأمل على سبيل المثال أن أعضاء الحكومة المؤقتة، على الرغم من خلفياتهم الإسلامية، امتنعوا عن أي خطاب عدو اني معاد لإسر ائيل.

كما قررت الحكومة الانتقالية أن تتعامل بحذر مع روسيا، التي انسحب جنودها، المنتشرون في جميع أنحاء البلاد، بسرعة إلى القاعدة الجوية والبحرية الروسية على ساحل البحر الأبيض المتوسط السوري بعد سقوط الأسد. وقد تقرر روسيا بنفسها أن سحب كل قواتها أكثر أماناً، نظراً للدور الحاسم الذي لعبته قواتها الجوية في تدمير المدن السورية الكبرى والكراهية التي أحدثتها هذه العملية.

وقد أعاد حكام سوريا الجدد العلاقات الدبلوماسية مع أوكر انيا، بل وتحدثوا حتى عن "شر اكة إستر اتيجية" بين البلدين. ولكن سوريا لا تريد أن تقع في خضم التنافس الجيوسياسي، ولا يحتاج قادتها بالتأكيد إلى مواجهة مع روسيا، أو أن تقدم روسيا الدعم لما تبقى من

النظام القديم. وتهدف الحكومة الجديدة إلى إبعاد روسيا عن الشؤون الداخلية السورية دون إغلاق أي أبواب. وهي تعترف بأن روسيا "دولة مهمة في العالم"، كما قال وزير الخارجية أسعد الشيباني، وتعتبر موسكو شريكاً محتملاً في المستقبل. إن سوريا لن تكون قادرة على استبدال أسلحتها الحالية، والتي هي كلها روسية تقريباً، أو التخلي عن الخبرة المتعلقة بالبنية التحتية المدنية التي بنتها روسيا، بما في ذلك محطات الطاقة والسدود.

إن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية سوف تستفيد إذا أغلقت سوريا القواعد الروسية، وبالتالي الحد من قدرة موسكو على الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا. ولكن لا ينبغي لها أن تضغط على دمشق للقيام بذلك، ولا ينبغي لها أن تجعل الدعم أو تخفيف العقوبات مشروطاً بأي مو اقف في السياسة الخارجية.

ولا بد أن تمارس الأطراف الدولية الأكثر انخراطاً بشكل مباشر في سوريا ومع الشتات السوري ضبط النفس بشكل خاص.

وتسعى أنقرة إلى تحقيق أمرين متناقضين في سوريا: فهي تريد جاراً مستقراً، لتمكين اللاجئين السوريين في تركيا من العودة إلى ديارهم، ولكنها تعمل أيضاً على توسيع حربها التي استمرت لعقود ضد "حزب العمال الكردستاني" على الأراضي السورية من خلال القتال، جزئياً بالوكالة، ضد "قوات سوريا الديمقراطية."

ويتعين على الدول الأوروبية أيضاً أن تتصرف بمسؤولية لتجنب زعزعة استقرار انتقال سوريا. بعد تركيا ولبنان، تعد أوروبا موطناً لأكبر عدد من اللاجئين السوريين. وبدلاً من الاستسلام للمشاعر الشعبوية والمطالبة بعودة اللاجئين بسرعة، يتعين على القادة الأوروبيين وضع سياسات تمكّن النازحين السوريين من دعم إعادة إعمار وطنهم سواء عادوا أم لا، وبذلك يساعدون في بناء علاقات قوية قائمة على الشعب بين سوريا وأوروبا.

كما يعني دعم الانتقال احترام سيادة سوريا. ففي الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" اعتمدت الولايات المتحدة والتحالف العالمي لهزيمة التنظيم على "قوات سوريا الديمقراطية."

وينبغي للتحالف أن يدعو سوريا لتصبح عضواً في المجموعة، ما من شأنه أن يعترف بالسيادة السورية ومسؤولية الحكومة في المساعدة في مواجهة التهديد المتبقي من "داعش."

وفي نهاية المطاف، سوف يقع على عاتق قادة سوريا الجدد إبقاء البلاد على المسار الذي يضمن استمرار المساعدات الدولية. ولكن أولاً، يتعيّن على العالم أن يمهد الطريق، ويقاوم الرغبة في السماح للمصالح الجيوسياسية الضيقة بعرقلة التعاون، الذي سيكون ضرورياً للسماح لسوريا بإعادة البناء.

(ترجمة القدس العربي)

المصدر: فورين أفيرز

تركيا تتطلع للحصة الأكبر في إعمار سوريا بتمويل خليجي

بلومبيرغ

سيلجان حجي اوغلو

(اللغة الانجليزية) 26 كانون الثاني 2025

نص المقال:

في ظل تهديد دونالد ترمب بقلب السياسة الخارجية الأميركية رأسا على عقب مرة أخرى، يهدف أحد معارفه القدامى إلى الإفادة من حقبة جديدة للصفقات الأميركية في الشرق الأوسط.

ويريد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استغلال زوال نظام الأسد في سوريا ووقف إطلاق النار في غزة. إذا سارت الأمور كما ينبغي، يمكن أن تكون هناك مئات المليارات من الدولارات من عقود إعادة الإعمار والتجارة الجديدة بالإضافة إلى النفوذ الجيوسياسي.

لكن الخلاف بين تركيا والقوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة يشكل اختبارا للخطط الهادفة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وفقا لمسؤولين ومستشارين أتراك مطلعين على الأمر، بحسب ما أوردته وكالة "بلومبيرغ."

ويريد أردوغان حل تلك المجموعات، لكن المحادثات الأخيرة مع إدارة الرئيس السابق جو بايدن لم تسفر عن نتيجة. وقال الأشخاص إنه من المتوقع أن يزور وفد تركي واشنطن لإجراء مناقشات قريبا.

وكانت الولايات المتحدة دوما داعما للأكراد في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ورفضت واشنطن التخلي عنهم لصالح تركيا لأنها اعتبرتهم عنصرا حيويا لمنع المسلحين المتشددين من استغلال الفوضى في سوريا، بحسب المصدر.

وتخوض تركيا حربا ضد المسلحين الأكراد الانفصاليين منذ عقود، وهي ترى الآن فرصة لتحييد التهديد.

وهناك أيضا مصالح تجارية، وفقا لأشخاص مقربين من الحكومة التركية. فمع مرور مئات الشاحنات التركية، التي تحمل الغذاء والأدوية ومواد البناء، على الحدود يوميا، يأمل أردوغان في الاضطلاع بدور أكبر في إعادة إعمار سوريا.

ومع الحاجة إلى بناء مدن كاملة، ومستشفيات، ومدارس، وبنية تحتية متداعية، تعقد السلطات التركية اجتماعات متتالية لتنسيق جهود إعادة الإعمار، وفقا لأشخاص في أنقرة وإسطنبول مطلعين على الأمر.

بفضل ذلك، ارتفعت أسهم شركات إنتاج الأسمنت والصلب التركية منذ الإطاحة ببشار الأسد، في حين استؤنفت رحلات الخطوط الجوية التركية إلى دمشق يوم الخميس بعد انقطاع دام 13 عاما.

ووفقا لـ أويتون أورهان، المتخصص في الشؤون السورية في مركز دراسات الشرق الأوسط في أنقرة، "تتطلع تركيا إلى الاستحواذ على حصة الأسد في إعادة إعمار سوريا"

وأضاف "عندما سيطرت المعارضة السورية على دمشق، حصلت تركيا على الفرصة للاستفادة من سنوات دعمها المباشر وغير المباشر لها."

تعتقد تركيا أن تطلعاتها إلى لعب دور أكبر في مستقبل سوريا تحظى بموافقة ضمنية من كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشرط ألا تستهدف القوات الكردية السورية، وأن تخفف انتقاداتها لسياسات إسرائيل في غزة والضفة الغربية، كما قال المسؤولون والمستشارون الأتراك الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هوياتهم.

خلال المحادثات مع المسؤولين الأميركيين في أنقرة هذا الشهر، أصرت تركيا على حل قوات "حماية الشعب الكردية" المدعومة من الولايات المتحدة والتي تعمل تحت لواء "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الأكراد، وفقا للمصادر.

وكان أحد المطالب الأخرى هو أن يغادر أعضاء حزب العمال الكردستاني، المنضوين تحت قوات سوريا الديمقراطية، سوريا وسط توقعات متزايدة داخل الحكومة التركية بأن زعيم الجماعة المسجون، عبد الله أوجلان، سيحث مقاتليه قريبا على إلقاء السلاح.

وقال أردوغان أمام البرلمان في أنقرة في وقت سابق من هذا الشهر: "إذا لم تقم منظمة وحدات حماية الشعب الإرهابية، التي استولت على الموارد الطبيعية لسوريا، بحل نفسها وإلقاء سلاحها، فلن تتمكن من الهروب من النهاية المريرة القادمة."

وتمول تركيا وتقدم المشورة للجيش الوطني السوري، الذي ساعد في الإطاحة بالأسد ويحاول السيطرة على المزيد من الأراضي من القوات الكردية في شمال البلاد.

حتى الآن، عارضت الولايات المتحدة المطالب التركية بحل قوات سوريا الديمقراطية ومقاتلي وحدات حماية الشعب لأنها ترى الأكراد حليفا مهما في كبح تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وفقاً لأشخاص مطلعين.

وهناك أيضا حوالي 2000 جندي أميركي في سوريا، وهو أكثر من ضعف العدد الذي كان يُعتقد بوجوده سابقا، وفقاً لوزارة الدفاع.

هدد بعض أعضاء مجلس الشيوخ بفرض عقوبات على تركيا الشهر الماضي ما لم يوقف الجيش الوطني السوري حملته. لكن المزاج في واشنطن تغير. أشاد ترامب، الذي وصف أردوغان بأنه "صديق" و"شيطان" على حد سواء، بالرئيس التركي وقال إن البلاد ستكون لاعبا رئيسيا في تشكيل مستقبل سوريا.

في الوقت نفسه، يأمل أردوغان في إقناع ترامب بأن ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي في موقف أفضل لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية.

وتريد تركيا أيضا من القوات الكردية تسليم السيطرة على حقول النفط، والتي يمكن أن تكون مصدرا أساسيا للإيرادات لإعادة إعمار سوريا، إلى الحكومة في دمشق.

وبحسب مراد يشيلتاس، مدير السياسة الأمنية لدى مؤسسة سيتا (SETA) البحثية التي تتخذ من أنقرة مقرا لها، "تركيا لديها القدرة على إصلاح مطارات سوريا وشبكة الكهرباء وشبكة الاتصالات بسرعة بينما تعيد بناء الوحدات السكنية والبنية التحتية"،وأضاف: "يمكنها حتى إعادة تأهيل حقول الغاز الطبيعي والنفط في سوريا في المستقبل."

وهناك الكثير على المحك بالنسبة لأردوغان شخصيا، فبعد فوزه بإعادة انتخابه في عام 2023، يسعى الرئيس التركي إلى تمديد حكمه وترسيخ إرثه من خلال إحياء خطة لتحقيق السلام مع الأقلية الكردية.

ويمكن أن يعزز ذلك صورته السياسية بعد دخول الاقتصاد في حالة ركود، حيث تحاول البلاد خفض أحد أعلى معدلات التضخم في العالم.

العرض المقدم للأكراد هو المال، ويشير المسؤولون الأتراك أيضا إلى العلاقات التجارية القوية مع الأكراد في العراق كمثال على ما قد تجلبه العلاقة الودية للأكراد في سوريا في المستقبل، فقد قامت الشركات التركية ببناء المستشفيات والمطارات ومراكز التسوق والفنادق الفاخرة في العراق.

ولزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي على سوريا، عرضت تركيا بالفعل على قائد الإدارة الجديدة أحمد الشرع المساعدة في إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة فضلاً عن المساعدات العسكرية.

كما ناشدت تركيا دول الخليج أيضا المساعدة في تمويل المشاريع التي تُقدر تكلفتها بمئات المليارات من الدولارات، وفقا لأشخاص مطلعين على المناقشات.

وقالت المصادر، إن بعض شركات البناء التركية في مدينة حلب الواقعة شمال البلاد، التي تعرض نصفها للتدمير، تقوم بالفعل بتقييم مشاريع البناء، مضيفين أن البلاد تحتاج أيضا إلى المساعدة في إصلاح شبكة الكهرباء وبناء سدود جديدة.

ثم هناك التجارة. ويُتوقع أن تستخدم تركيا سوريا مرة أخرى كممر رئيسي للصادرات عن طريق البر إلى الخليج بمجرد تحسن الوضع الأمني، بدلا من طريق الشحن الأكثر تكلفة عبر مصر.

(ترجمة هاشتاغ)

المصدر: بلومبيرغ

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces